

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٦٩**

الاثنين ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/275)





12-33795 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/283)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا للمشاركة في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ للنظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، للمشاركة في هذه الجلسة.

عملاً بالتفاهم الذي تُوُصِّل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنور خوجه للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/275، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): حث الأمين العام المساعد إدمون موليه، خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير، المجلسَ على اعتبار عام ٢٠١٢ عاماً لإعادة النظر في المجهود الدولي في كوسوفو (انظر S/PV.6713). وأوضح أن عام ٢٠١٢ سيكون حافلاً بالفرص وبالمخاطر على حد سواء فيما يتعلق بالتسوية السلمية والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة على الأجل الطويل. وقد أثبتت صحة ذلك التطوراتُ التي حدثت خلال الربع الأول من العام، مما هو موثق جيداً في التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2012/275). تعطينا بعض التطورات التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مسوغاً للتفاؤل والرضا المشوبين بالحذر. ويذكرنا البعض الآخر على نحو صارخ باستمرار الهشاشة وعدم الاستقرار اللذين لم يختفيا إلا قليلا بالرغم من مرور ١٣ على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في اعتقادي أن الساحة باتت مهيأة لأن يبذل المجتمع الدولي جهوداً أكثر حسماً لمعالجة المسائل الأساسية قبل نهاية عام ٢٠١٢. بناء على ذلك، أود، جنباً إلى جنب مع تقرير الأمين العام، أن أناشد أعضاء المجلس النظر من جديد في الإمكانيات المتاحة للوصول إلى قدر أكبر من التوافق السياسي وتنسيق الجهود في استخدام الموارد. وحسب واقع الحال اليوم، فإن ترك الأمور على حالها لا يثبت فقط أنه غير كاف لضمان الاستقرار، بل هو مكلف أيضاً وفي أغلب الأحيان قاصر بصورة غير مبررة عن إحراز تقدم على طريق إحلال سلام أكثر استمرارا في المنطقة.

قبل أن ألقي الضوء بإيجاز على بعض الاتجاهات الرئيسية خلال الفترة التي شملها التقرير الأخير، أود أن أنوه بتطور مهم حدث قبل ثمانية أيام فقط في صربيا وكوسوفو. لقد جرى تيسير عملية الاقتراع في الانتخابات الصربية العامة والرئاسية بسلام وهدوء في كوسوفو، في ٦ أيار/مايو. وبالرغم من أن الاتفاق السياسي بين الأطراف جاء متأخراً جداً، فقد قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتنظيم

وتنفيذ عملية تيسير عالية المهنية، تماشياً مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد كان لانخراط المنظمة مع صربيا دور فعال في الحد من التوترات الناتجة عن الخلافات التي نشأت بسبب التصويت في كوسوفو في الانتخابات الصربية. ومما ساعد مساعدة كبيرة في الأداء النموذجي للمنظمة إسهامات القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والسلطات الكوسوفية، التي وفرت دعماً ضرورياً وساعدت في كفالة أن تسير عملية الاقتراع بدون أن يشوبها حادث كبير.

تظهر تلك العملية الناجحة كيف يستطيع المجتمع الدولي، حين يعمل بصورة موحدة، أن يدير بفعالية مسائل تتسم بالحساسية، وأن يدعم التوصل إلى حلول سلمية تؤيدها جميع الأطراف. وستستأنف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرة أخرى جهودها في التيسير خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/مايو. وأدعو جميع المعنيين أن يتحلوا في تلك المناسبة بنفس روح المسؤولية والتعاون التي أظهروها يوم ٦ أيار/مايو.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مزيداً من التطورات الإيجابية أود أن أعرضها بإيجاز للمجلس. قطعت الروابط بين دول غرب البلقان والاتحاد الأوروبي خطوات كبيرة إلى الأمام باتخاذ قراري منح صربيا مركز البلد المرشح وإطلاق دراسة جدوى في كوسوفو. وقد تعزز تنظيم الوجود المؤسسي للاتحاد الأوربي في الميدان، منذ شباط/فبراير، تحت قيادة الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، السيد صامويل زبوغار، الذي سارع إلى تحديد أولويات الأنشطة في الميدان، وشكل بالفعل شراكات عمل وثيقة مع آخرين من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وبالرغم من حقيقة أن اثنتين من بلديات شمال كوسوفو نفذتا خططاً لإجراء انتخاباتهما المحلية خارج إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن كلاً من بلغراد والمجتمع الدولي اتخذ موقفاً لا لبس فيه من ذلك الأمر، مما لم يدع أي مجال للشك في مسألة الشرعية. وقد أبلغتُ القادة المحليين في الشمال بأن عليهم اتباع طريق مختلف إن كانوا يرغبون في بلوغ تلك الشرعية. وأقود حالياً عملية تشاورية لاستكشاف إمكانيات الترويج لتمثيل محلي أكثر شرعية وقابلية للاستمرار، وأدعو مجلس الأمن إلى دعم أي توافق في الآراء ينشأ في المستقبل.

بالرغم من التوترات في الشمال، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الانتخابات، فقد حدث تقدم جدير بالتنويه في تلك المنطقة. في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى نقطة كادت ألا تتمتع فيها بحرية الحركة في الشمال. ومنذ ذلك الحين، قامت بتنفيذ استراتيجيات تواصل جديدة، من بينها زيادة الدوريات الراجلة المنتظمة وأساليب الاتصال المباشر الأخرى، مما أحدث أثراً، وإنْ لم يشمل بعدُ منطقة زوبين بوتوك. يعمل وجودنا المؤسسي في الشمال بالتعاون الوثيق مع القوة الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون، وغيرها، من أجل كفالة التراسل والتواصل المشتركين تجاه المجتمعات المحلية.

للأسف، استمرت بعض الاتجاهات السلبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتمثل أهم هذه الاتجاهات في تركيز الحوادث الأمنية والإجرامية الخطيرة في جميع المناطق المختلطة عرقيا، لا سيما في الشمال، وقد جرى توثيقها خلال الفترة. كانت تلك الحوادث تقع من ذي قبل، وقد استمر وقوعها منذ الانتخابات الصربية. وبما أن وقوع أي حادث من هذا النوع يمكن أن يؤدي إلى إشعال التوترات، فإن زيادة تركيز هذه الحوادث ووتيرتها في الفترة المشمولة

بـالتقرير دليـل كـاف علـى أن الحالـة الراهنـة لا تتـسم بالاستقرار.

ومـن المؤسـف أنَّ الخطـاب الـسياسي التـأجيجي والانتهازي للسياسيين المحلّيين من جميع الأطراف بقي الردَّ المتكرِّر على الحوادث. فبدل اضطلاعهم بالمسؤولية عن تخفيف التوتُّرات، اختاروا أن يُلهبوا المشاعر بما يُشكِّل جهوداً ترمي إلى المماحكة السياسية القصيرة المدى. وما انفكَّت هذه الخيارات تفرض ثمناً باهظاً على آفاق تحقيق أهداف أكثر جدِّية. وعمليات التوقيف المتبادلة التي قامت بها الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والموجَّهة من بريشتينا وبلغراد على السواء، توضح المشكلة الأساسية نفسها.

وقوة منظور الاتحاد الأوروبي للمنطقة، بصفته حافزاً للأطراف على تجاوز خلافاتها والتمكُّن من تعزيز رخائها وترسيخ مستقبلها السياسي، أمرٌ حاسم بشكل قاطع. وممّا يثير الأسى أنَّه يجري أحياناً تقويض هذا الحافز بالغياب الصارخ لوحدة الهدف فيما بين الأطراف الدولية الرئيسية. وفي ظلّ هذه الظروف، فإنَّ النتائج المُحرَزة من الاستثمارات الدولية الجوهرية، ولا سيَّما في البعثات الدولية المأذونة، ستبقى دون ما يمكن أو ينبغي أن تكون عليه.

وبينما يمضي الاتحاد الأوروبي قُدُماً في المزيد من الأدوار القيادية المؤسسية، فإنَّ مجاله للمناورة والفعالية سيعتمد بشكل أساسي على قوة أو فقدان التوافق الدولي الأوسع نطاقا. فالاتساق الأوثق للجهود بين الأطراف الدولية الفعَّالة، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، قد يُسهم في تيسير كفاءة ترشيد الجهود ميدانياً. لذا، فإنَّ إدراكاً أوضح للمنظور والهدف المشترَك ضروري لتحسين الكفاءة الإجمالية لاستخدام الموارد الدولية المحدودة.

فعلى سبيل المثال، يفكِّر الاتحاد الأوروبي حالياً في استعراض هامٍّ لأنشطة ومخططات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تعمل في إطار السلطة العامّة للأمم المتحدة. ويحدوني الأمل بأن تُغتنَم هذه الفرصة لإجراء تقييم شامل، بطريقة منسَّقة، للتحديات الماثلة أمامنا. وفي هذا السياق، فإنَّ تنظيم الإشراف على الصلاحيات التنفيذية الرئيسية الممنوحة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي أوكِلت فيما بعد إلى بعثة الاتحاد الأوروبي، بحاجة إلى اعتماد تحليلٍ دقيق لآثار التقدُّم نحو الأهداف الأصيلة المرسومة للبعثة.

كما أنني أواصل التشديد على أنه لا ينبغي أن تفتر جهودنا المشترَكة بشأن القضايا الأساسية لتحقيق المصالحة وحماية حقوق الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو. وتشمل هذه الجهود بشكل خاص التقدُّم في تحديد مصير المفقودين؛ وتهيئة الظروف للعودة الطوعية الآمنة؛ والبتّ في الدعاوى العقارية وتسويتها بصورة عادلة؛ والتنفيذ الكامل والفعال للأُطُر القانونية لحماية التراث الثقافي والديني والحفاظ عليه. وإنني أؤكد دعوتي سلطات كوسوفو إلى تحسين رسائلها وجهودها الرامية إلى التوعية، وإثبات عزمها على الإصغاء إلى شواغل الطائفة الصربية في كوسوفو، شمالي نهر إيبر/إيبار وجنوبه، وأخذها في الاعتبار.

ومع انتهاء الانتخابات في صربيا، نتوقع تشكيل حكومة جديدة في بلغراد قريباً، ذات ولاية متجددة أيضاً، للنظر في المسائل المتعلقة بكوسوفو. ومن المهم عدم توقُّع انتخابات عامة في كوسوفو طوال الأشهر الـ ١٨ المقبلة. وبناءً على ذلك، فإننا نقترب من فترة قد يكون من الممكن فيها استكشاف مسارات مشاركة سياسية أكثر بعداً عن الأجواء المشحونة خطابيا للحملات والانتخابات السياسية المتكررة.

وبانتظار أن تتزايد قدرة الأطراف على إيجاد السبُل لنسيان الماضي، والتركيز بدل ذلك على المصالح المشترَكة في

الرخاء والاستقرار، قد يُتاح مجال جديد لتسوية بعض الخلافات التي بقيت بدون حلٍّ حتى الآن. وينبغي استخدام الدروس والقيود الظاهرة في الإطار الجاري للحوار التقني، وبخاصة فيما يتعلق بالمتابعة والتنفيذ، لإجراء تحسينات في المرحلة المقبلة.

إنَّ المجتمع الدولي يواجه الآن فرصاً بموازاة المخاطر المألوفة. وتحقيق نتائج أفضل لن يقتصر عملياً على مجرَّد الطاقة المتجددة والتركيز من جانب أولئك العاملين في الميدان وحول المنطقة، بل أؤكد أنَّه يستلزم ذلك أيضاً من أعضاء مجلس الأمن وجميع أطراف المجتمع الدولي التي استثمرت على نطاق واسع في كوسوفو.

وأودّ أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأدعوهم إلى اعتماد نهج استباقي لمجابهة التحديات المستمرّة. وأحثُّهم على استخدام نفوذهم وسلطتهم مع الأطراف لتشجيعها على المشاركة في العمل بنيِّة صادقة – إذ من الواضح تماماً أنَّ ذلك يخدم مصالحها الذاتية في نهاية المطاف. والأهمُّ هو أنني ألتمس دعم أعضاء المجلس في ترسيخ الوحدة المتزايدة للأهداف، التي قد تساعد الأطراف وتساعدنا جميعاً على معالجة العمل غير المنجَز، والتوصُّل إلى حلول جوهرية ومستدامة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد يريميتش (صربيا) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن عملاً بالقرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

وإنني أُرحِّب بحضور الممثِّل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، وأشكره على بيانه.

إنَّ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ركنٌ أساسي للسلام والاستقرار هناك. ونحن ندعم أعمالها الهامَّة، ونتَّفق مع قول الأمين العام في التقرير المعروض علينا اليوم بأنَّ ”الإجراءات التي تتخذها الجهات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن تكون متسقة استراتيجيا ومنسّقة تنسيقا وثيقا“ (S/2012/275، الفقرة ٦٢). ويشمل ذلك إمكانية إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، المذكورة في المُرفق الأول للتقرير.

ومن المؤسف أنَّه لم تُقدَّم أيَّة تفاصيل بشأن ما قد تتضمَّنه هذه التغييرات الهيكلية. وموقفنا القديم إزاء مشاركة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو يبقى ثابتاً. ونعتقد أنَّه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يحافظ على جهوده الحيادية بغية تهيئة الأجواء المؤسسية المفقودة وتحسين الظروف الاجتماعية البائسة في الإقليم.

وفي تقييم الأمين العام أنَّ ”التوتر والمواجهة على أرض الواقع لا يزالان يسببان مخاطر ملموسة لتحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨). وهذه الحالة المضطربة أثَّرت بشكل غير متناسب على طوائف صرب كوسوفو. ويذكر التقرير أنَّ الجرائم بين الأعراق ”بما في ذلك التخويف والاعتداء والسرقة والحرق عمدا والتخريب والإضرار بالكنائس الأرثوذكسية الصربية والممتلكات المنزلية، بدا أنها آخذة في الازدياد مقارنة بنفس الفترة قبل سنة واحدة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

وقد سجَّلت الوزارة الصربية المعنية بكوسوفو أكثر من ١٨٠ اعتداءً منفصلاً على الصربيين وممتلكاتهم

أو مقدَّساتهم، وقعت في الربع الأول من عام ٢٠١٢، بمعدَّل أكثر من اعتداءين يومياً. وتُسهم هذه الأرقام في توضيح ما يعتبره التقرير ''التوجُّه المنخفض باستمرار'' لعودة صرب كوسوفو إلى الإقليم. فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يُعُدْ منهم سوى ٣٣ شخصاً في الأشهر الثلاثة ونصف الأولى من عام ٢٠١٢. وهذا ما يقارب نصف عدد الذين عادوا خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ويؤسفنا أنَّ بريشتينا، منذ اجتماعنا الأخير في هذه القاعة، دأبت على القيام بحملة ترويع ضدَّ الصربيين في كوسوفو. فعلى سبيل المثال، أُلقي القبض في أواخر شباط/فبراير على ستة من مواطنينا المقيمين في كوسوفو، ولكنهم يعملون في صربيا الوسطى بصفة كَتَبَة في مكتب فرعي تابع لوزارة الداخلية، بدعوى ما يُسمِّيه التقرير ''اتهامات سياسية''. وقد ظلُّوا مُعتقَلين عدة أسابيع، وهم الآن رهن الإقامة الجبرية. وفي خمس مناسبات مختلفة في أقلّ من شهر واحد، اعتقلت شرطة كوسوفو عشرات الأشخاص المكلَّفين بتوزيع شيكات تقاعدية لعشرات الآلاف من متقاعدي صرب كوسوفو، بحيث حُرموا من مصدر دخلهم الوحيد. وخلال نفس الفترة، جرى الزج بعدد من صرب كوسوفو البارزين في السجون، بمن فيهم العديد من المسؤولين المنتخبين.

ووقع حادث خطير آخر في بريشتينا في ٤ نيسان/أبريل. فقد اعتدى ناشطون من حزب حركة تقرير المصير الممثل في البرلمان على مدير مكتب تنفيذ الحوار التابع لصربيا. وحدث ذلك بينما كان يغادر مبنى ما يسمى سجل مساحة كوسوفو والكائن مباشرة قبالة مقر بعثة الاتحاد الأوروبي في وسط بريشتينا. وكان قد سافر إلى المقاطعة بناء على دعوة من البعثة لمناقشة كيفية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا في الحوار الفني الذي يسره الاتحاد الأوروبي.

و لم يقم رجال الشرطة المحلية المخصصون لحمايته هو والوفد المرافق له بتوفير أي نوع من الحماية. وللأسف، لم يجر التحقيق معهم ولا مع غيرهم من أفراد جهاز شرطة كوسوفو بتهمة سوء السلوك أو عدم الكفاءة نتيجة لذلك الهجوم أو للمسألة المتعلقة بالاعتداء على موكب الرئيس تاديتش في عيد الميلاد بالقرب من دير فيسوكي ديتشاني.

وفي رسائل احتجاج إلى الأمم المتحدة ومسؤولي الاتحاد الأوروبي، كتب رئيس وزراء صربيا، السيد ميركو سفيتكوفيتش، أن الهجوم كان محاولة أخرى من جانب المتطرفين لتخويف السكان الصرب في المقاطعة الجنوبية ومنع الحوار وتنفيذ الاتفاقات والتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة. ودعا رئيس الوزراء إلى مشاركة أكبر من جانب جميع البعثات الدولية في الميدان، وكذلك إلى إجراء تقييم أكثر ملائمة للمخاطر الأمنية ولمستوى الحماية المناسب.

حلت الذكرى السنوية الثامنة لمذبحة الصرب في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، جرى إتلاف أو تدمير ٣٥ من الكنائس والأديرة، التي يرجع تاريخ العديد منها إلى القرن الرابع عشر أو قبل ذلك. وقُتل العشرات وجُرح المئات. وأُحرقت آلاف المنازل والمقار التجارية حتى دُمرت تماما. وتعرض أكثر من ٨٠٠٠ من صرب كوسوفو للتطهير العرقي وأجبروا على ترك ديارهم.

في ذلك الوقت، كتبت هيومن رايتس ووتش أن ''حشودا كبيرة من السكان الألبان عملوا بكفاءة ضارية لتخليص مناطقهم من جميع الآثار المتبقية لوجود صربي''. وبعد ما يقرب من عقد، يقول لنا الأمين العام في تقريره:

''ما تزال هناك مقاومة كبيرة في صفوف سكان كوسوفو الألبان للتدابير التشريعية ولتنفيذها، وذلك بهدف حماية ثقافة الصرب ومواقعهم الدينية،

وتستمر الفجوة القائمة بين الالتزامات التي قطعتها سلطات كوسوفو في هذا المجال وتنفيذها“ (*S/2012/275*، الفقرة ٤٥).

واليوم، يستمر تدنيس الكنائس والمقابر الأرثوذكسية في كوسوفو بلا هوادة. وللأسف، فإن التقرير لا يسرد أي تفاصيل حول هذه الهجمات على مقدساتنا. وعلى سبيل المثال، تم استهداف موقعين من أربعة مواقع مدرجة في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي في المقاطعة في نفس اليوم. ففي ٣١ آذار/مارس، ظهرت شعارات على جدران دير فيسوكي ديتشاني، تصف الدير بأنه ”مِلك لجيش تحرير كوسوفو“. وبعد بضع ساعات، تم اكتشاف جهاز يحتوي على ذخائر صغيرة خطرة للغاية داخل كنيسة العذراء المقدسة في ليفيشكا، الكائنة في الحي القديم من العاصمة الصربية القديمة بريزرين. وزُرع الجهاز وراء الجدار الشرقي للحرم المقدس مباشرة على بعد أمتار من المذبح. وحدث ذلك قبل بضعة أيام من بدء عملية برعاية اليونسكو لترميم اللوحات الجدارية التي دُمرت خلال مذبحة آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي الفترة بين ١٧ آذار/مارس و ١٩ نيسان/أبريل، تم تدنيس كنائس الأبرشيات في عدد من المناطق المحصورة في جنوب كوسوفو أو تخريبها أو إطلاق النار من سلاح آلي عليها، كما حدث في حالة واحدة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُلق القبض على أي من مرتكبي جرائم الكراهية ضد الأماكن التي تمثل جوهر الهوية الوطنية الصربية. كما لم ينتقد أي مسؤول كبير من أصل ألباني أعمال التدنيس.

وفي ٦ أيار/مايو، أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية في كل من شمال وجنوب كوسوفو، وفقا لدستور جمهورية صربيا والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأود أن أنوه بالجهود التي بذلها كل من الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، زانيير، لمساعدة الصرب على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت. وأود أيضا أن أشكر إرهارد دروز قائد قوة كوسوفو على إصدار أوامر بنشر عدة مئات من القوات الإضافية في كوسوفو على سبيل الردع. وقد ضمن ذلك عدم إمكانية تنفيذ التهديدات باستخدام القوة لمنع إجراء الانتخابات، مثل التهديد الذي أطلقه في منتصف آذار/مارس المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفو إبان الحرب والرئيس الحالي لجمعية كوسوفو، السيد يعقوب كراسنيكي. وستُعقد الجولة الثانية والنهائية من الانتخابات الرئاسية يوم الأحد، ٢٠ أيار/مايو. ونتوقع أن تظل جميع التدابير الأمنية اللازمة سارية حتى يتسنى إجراء الانتخابات في أجواء آمنة، كما كان الحال في ٦ أيار/مايو.

أحطنا علما مع الأسف بالرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس والموجهة من الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، إلى الوزير الصربي لشؤون كوسوفو وميتوهيا، السيد غوران بوغدانوفيتش، والتي أشار فيها إلى عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنظيم الانتخابات المحلية في المقاطعة، بما يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وردا على ذلك، اقترحنا البدء في رصد مشترك للتطورات ذات الصلة بإجراء هذه الانتخابات، وذلك بهدف معاودة النظر في القضية خلال الأشهر الستة المقبلة.

وفي أواخر شباط/فبراير، تم التوصل إلى اتفاق في الجولة التاسعة من الحوار الفني الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بالتمثيل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وترد بعض التفاصيل في الفقرتين ١٣ و ١٤ من التقرير المعروض على المجلس. ويسمح ترتيب الحياد إزاء المركز، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لسلطات بريشتينا بالمشاركة في الاجتماعات

بصفتها جهة من غير الدول في المنظمات الإقليمية التي تهدف، وفقا للشروط المتفق عليها، إلى تعزيز التعاون أو التكامل في منطقة البلقان. وأريد أن أوضح تماما أن الاتفاق لا يشمل المحافل المتعددة الأطراف التي تقتصر عضويتها على الدول ذات السيادة، مثل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأي مؤسسات أو وكالات في منظومة الأمم المتحدة.

ويذكر التقرير أن مجال الحوار قد يضيق في الشهور المقبلة إذا لم يتم الحفاظ على الهدوء، ولا سيما إذا كانت الردود العلنية على الحوادث والاستفزازات على أرض الواقع متهورة. ونحن نشاطر الأمين العام، قلقه، خاصة أنه يبدو أن الرأي العام في أوساط السكان الألبان يزداد عداء لاستمرار أي نوع من المفاوضات. وأريد أن أؤكد على أن صربيا لا تزال ملتزمة تماما بالعملية.

والخلافات حول المركز يجب ألا تعوق قدرتنا على العمل بشكل متضافر من أجل حل المسائل العملية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين حياة الناس من خلال إجراء محادثات بحسن نية. وعلاوة على ذلك، وكما قال الرئيس تاديتش مرارا، يجب علينا توفير ضمانات صارمة ومضمونة دوليا تحمي مصالحنا داخل المقاطعة عن طريق أولا، كفالة إيجاد حل واقعي لشمال كوسوفو؛ وثانيا، حماية مناطقنا المحصورة في جنوب كوسوفو؛ وثالثا، الحفاظ على الهوية والتراث الديني الصربيين في جميع أنحاء المقاطعة؛ ورابعا، تسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة والتجارية.

خلال الفترة بين نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وجلسة مجلس الأمن اليوم، عرقلت تطورات مثيرة للقلق مجددا مساعي تحقيق العدالة في كوسوفو. والمثال الأكثر وضوحا هو حالة فاتمير ليماي، وهو قائد كبير سابق في جيش تحرير كوسوفو ومساعد مقرب لمن يُسمى رئيس وزراء كوسوفو، هاشم ثاتشي. ففي ٢٣ نيسان/أبريل، لم يلتزم المدعون العامون بمهلة قانونية محددة مدتها ٢٤ شهرا لتوجيه اتهامات ضد ليماي بغسل الأموال والجريمة المنظمة خلال فترة توليه منصب ما يسمى وزير النقل. ووفقا لمنظمة غير حكومية بارزة في بريشتينا، لم يعد بالإمكان توجيه اتهامات إلى ليماي بإساءة استخدام واختفاء حوالي ٨٠ مليون يورو من الأموال العامة. وبعد بضعة أيام، في ٢ أيار/مايو، تمت تبرئة ليماي من تهم ارتكاب جرائم حرب في قضية تعذيب وقتل الصرب في معسكر اعتقال كليتشكا السيء السمعة في عام ١٩٩٩.

حصل ذلك في أعقاب رفض المحكمة لجميع الأدلة التي قدمها السيد أجيم زوغاج، الشاهد الوحيد الذي عاش ما يكفي من الوقت ليدلي بشهادته أمام المحققين. ومات في ظروف غامضة بينما كان مشمولا ببرنامج حماية الشهود، شهرين قبل بدء المحاكمة.

صدم الحكم بالبراءة الرأي العام الصربي. وأغضب أسر الضحايا. وحسب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، فقد أثار الحكم بشكل مشروع مسألة ما إذا كانت محاكم كوسوفو سوف تدين يوما ما شخصا واحدا بارتكاب جرائم الحرب ضد صرب كوسوفو. لكن من المشجع بأن مكتب المدعي الخاص التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد أعلن بأنه ربما سيستأنف الحكم.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء قضية أخرى تشمل ليماي وكذلك ثاتشي والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى في جيش تحرير كوسوفو. لقد تابعنا بعناية التحقيقات التي أجرتها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في المزاعم الواردة في تقرير مجلس

أوروبا الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“. وحسب ذلك التقرير، اختطف المئات من الصرب في كوسوفو خلال نزاع ١٩٩٩ وبعده مباشرة، وأرسلوا إلى معتقلات سرية في جمهورية ألبانيا، حيث جرى اختيار العديد منهم للخضوع لعمليات جراحية قسرية قبل الإجهاز عليهم. واستخرجت أعضاؤهم الداخلية وبيعت في السوق السوداء الدولية. ويشير المرفق الأول من تقرير الأمين العام إلى أن فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، واصلت تطوير قدراتها، وحققت تقدما فيما يخص عملها بشأن تلك القضية. لكننا نعتقد بأن غياب الشفافية فيما يخص إدارة تحقيقاتها يتعين أن يكون مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجلس.

خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، لم تتلق العديد من المسائل الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساءلة والولاية والاختصاص القضائي وحماية الشهود ونقلهم، أجوبة شافية. وكشف الحقيقة الكاملة بشأن تلك المزاعم المرعبة، التي لا سابقة لها في تاريخ الحروب، يتعين أن يظل على رأس أولوياتنا. فقد خلص تقرير صدر مؤخرا عن منظمة العفو الدولية إلى ما يلي:

”لا يزال أكثر من ٤٠٠ أسرة صربية تنتظر أن يتم العثور على رفات ذويها، ويعتقد كثير منها بأن ابنها أو أباها أو أخاها ربما يكون من بين الصرب الذين أخذوا إلى ألبانيا. ولا تزال تنتظر إحقاق العدالة“.

لا يزال العالم منقسما إزاء إعلان الاستقلال الأحادي الذي أعلنت عنه السلطات ذات الأصل الألباني في مقاطعتنا الجنوبية كوسوفو وميتوهيا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكما يشير إلى ذلك الأمين العام في تقرير اليوم، فإننا نواجه ”تصورا واسع الانتشار مفاده أن التوصل إلى حل أساسي للقضايا الأساسية محل التراع ما زال بعيد المنال“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤). وتقع مسألة مركز كوسوفو التي لم تحل في صلب جميع المصاعب التي تواجهنا.

أود التعبير عن عرفان بلدي الصادق للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، التي تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. وأدعوها إلى مواصلة الإحجام عن الاعتراف بأي حل لكوسوفو لا يكون نتاجا لاتفاق واضح بين الطرفين. ويشكل ذلك السبيل الوحيد لمساعدتنا على التوصل إلى تسوية منصفة متفاوض عليها طبقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورغم جميع الادعاءات بخلاف ذلك، فإن أي حل آخر، سيشكل فعليا سابقة خطيرة للغاية، من شأنها أن تهدد استقرار وحدود العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل دائم.

وضعت صربيا الدبلوماسية في صدارة جهودها السلمية لإصلاح الضرر الناجم عن إعلان الاستقلال من جانب واحد. وقد سخرنا أنفسنا لتلك المهمة بكل عزم، على غرار ما كان سيفعله أي بلد له كرامة يجد نفسه في حالة كحالتنا. لكن للمرة الأولى في تاريخ إقليمنا، جرى التخلص بوعي من دافعي الانتقام والثأر. وللمرة الأولى، لم تلجأ دولة من منطقة البلقان إلى السلاح، عندما واجهت خطرا بهذا الحجم. ولم يكن عزم صربيا ميالا للحرب ولا عدائيا، ولن يكون كذلك أبدا. لكننا سنظل نقاوم بشدة وبشكل لا لبس فيه محاولات تقسيم وطننا، والاستيلاء على تراثنا وإرغام مواطنينا على العيش في بلد لا يعتبرونه وطنهم.

إننا نسعى إلى التوصل إلى حل عادل للتراع في كوسوفو. ولا يمكن لفرض حل يتسم بالغلو أو متحيز لأحد الطرفين، دفع منطقة غرب البلقان إلى نقطة اللا عودة فيما يخص مستقبلها الأوروبي. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية

المستخلصة من تاريخنا في أن النتائج الصفرية لا تفي أبدا بالغرض. إذ كلما حصل طرف واحد على كل شيء، فإن الطرف الثاني سينتظر ظروفا أكثر ملاءمة تسمح باستعادة ما اعتقد بأنه قد سلب دون وجه حق. مرة أخرى، منتصر اليوم يمكن أن يصبح مهزوم الغد. وفي غياب موافقة حقيقية من لدن الجميع، يظل الوئام الدائم بعيد المنال. ومن ثم استمرت دورة العداء دون انقطاع لقرون.

إن صربيا الديمقراطية عازمة على وضع حد لهذه الآفة، ويدنا ممدودة. لكن يجب على الزعماء الحقيقيين أن يختاروا متحدين وعن وعي استبدال العداء بالوئام، بقلوب تملأها الرحمة وبرؤية ثابتة. ويشكل إبرام عهد للسلام السبيل الوحيد للصرب والألبان من أجل التوصل إلى اتفاق بعد طول انتظار.

سعيا لتحقيق ذلك الهدف النبيل، يمكننا أن نستلهم عبارات أحد الآباء المؤسسين لحركة عدم الانحياز، الذي طالب ليس بعيدا جدا عن هذه القاعة، العالم قبل سنوات عدة التذكر بأن السلام ليس علاقة بين الدول، وإنما هو حالة نفسية تقوم على سكون الروح. السلام الدائم يتحقق فقط للأشخاص المسالمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوجه.

السيد خوجه (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري وشرفي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم فيما يتعلق بآخر التطورات في كوسوفو. أولا، أود أن أشكر الأمين العام على الجهود التي بذلها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في بلدي وفي منطقة غرب البلقان. كما أود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها فيما يخص بناء كوسوفو ديمقراطية ومستقلة. وأود أن أجدد التأكيد هنا بأن تطلع كوسوفو الوحيد اليوم يتعلق بالاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية، والعضوية في الأمم المتحدة.

إن كوسوفو اليوم دولة مستقلة في عامها الخامس. وتشكل عملية بنائها لدولتها خلال تلك الأعوام قصة نجاح لكوسوفو وأوروبا والعالم. لقد اعتمدنا دستورا عصريا ونفذناه، يشمل جميع أحكام اقتراح التسوية الشاملة الذي قدمه المبعوث الخاص مارتي أهتيساري، وهو دستور يلزم كوسوفو بمبادئ الديمقراطية والعلمانية والتعددية العرقية.

قبل الإعلان عن استقلال كوسوفو، كانت ثمة تصورات بأن إنشاء دولة كوسوفو سيفضي إلى انعدام الاستقرار في المنطقة. لكن في الفترة التي تلت ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أفضى استقلال كوسوفو إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة ككل. لذلك اعترف جميع جيران كوسوفو باستقلالها والأغلبية الساحقة من البلدان الأوروبية، باستثناء صربيا. واعترف اليوم ما يناهز نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدولتنا. وأود أن أشكر هايتي وسان تومي وبرينسيبي وبروني دار السلام على اتخاذها قرار الاعتراف الرسمي بكوسوفو.

سأتكلم اليوم عن الحالة الراهنة في كوسوفو، والتقدم الذي حققناه والتحديات التي نواجهها.

وأود أن أثير أربع نقاط. النقطة الأولى تتعلق بما تقوم به كوسوفو لتوطيد كيان الدولة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز قادة كوسوفو ومواطنوها، بفضل التزامهم ودعم الشركاء الدوليين، على تعزيز مؤسساتها الديمقراطية المتعددة الأعراق. وأبانت الرئيسة والبرلمان والحكومة عن الفعالية والنجاعة في مواصلة بناء دولة متماسكة، وتعزيز سيادة القانون، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، ومعالجة الأولويات الملحة في مجتمعنا. وعلاوة على ما قامت به الرئيسة من مهام مهمة أخرى على الصعيدين الوطني

والدولي، بذلت جهودا فعالة في مكافحة الفساد وفيما يتعلق بخطتنا المتعلقة بالاندماج الأوروبي. وتحت قيادتها، أنشأت كوسوفو هيئتين مهمتين: المجلس الوطني لمكافحة الفساد والمجلس الوطني المعني بالاندماج الأوروبي.

وأقر البرلمان ٢٢ قانونا مهما، وأحرز تقدما كبيرا في مواءمة قوانين كوسوفو مع المعايير الأوروبية. ويساعد قانونان من تلك القوانين على تعزيز وحماية التراث الثقافي والديني في مدينة بريزرن وقرية فيليكا هوتشا. وقد منحت مؤسسات كوسوفو الحماية الخاصة لـ ٤٥ موقعا من مواقع التراث الثقافي لطائفة الأورثوذوكس الصرب، استنادا إلى أعلى المعايير الدولية.

وقمنا بالإصلاحات والاستثمارات لكفالة النمو الاقتصادي وتمكين كوسوفو من التنافس مع البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، يقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوسوفو بـ ٥ في المائة، وهو ضعف المعدل المسجل خلال فترة ما قبل الاستقلال، وضعف المعدل المسجل في المنطقة. غير أن البطالة مسألة من المسائل الملحة التي نواجهها. فبينما تواجه أوروبا الأزمة المالية وأزمة الديون، حافظت كوسوفو على استقرار اقتصادها الكلي واستقرارها المالي. وبفضل حسن التخطيط والتنفيذ، توصلت كوسوفو إلى اتفاق احتياطي جديد مع صندوق النقد الدولي، سيدعم بموجبه برامج حكومتنا بمبلغ ١٠٧ ملايين يورو.

كما ركزت مؤسسات كوسوفو بصورة كبيرة على إنفاذ القانون، وإصلاح نظام العدالة والإدارة العامة. وعلى نحو ما يؤكده تقرير الأمين العام (S/2012/275)، قامت مؤسسات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بعمل ممتاز فيما يتعلق بالعديد من المحاكمات والقضايا المنطوية على جرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة. وهذه القضايا هي ما ينصب عليه تركيز بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بشكل رئيسي. ولا تزال شرطة كوسوفو تكرس نفسها لسيادة القانون، وقد أدمجت في صفوفها تمثيلا قويا نسبيا لصرب كوسوفو والطوائف الأخرى. وبفضل جهود مؤسسات العدالة والشرطة لدينا، انخفض معدل الجريمة بنسبة ١١ في المائة، مقارنة بالعام الماضي.

وأود أن أؤكد مجددا على أن حكومة كوسوفو لا تزال ملتزمة حيال فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وتدعمها فيما تقوم به للتحقيق في جميع الادعاءات الواردة في تقرير السيد ديك مارتي. ومؤسسات كوسوفو عاقدة العزم على دعم تقديم كامل التوضيحات بشأن هذه الادعاءات بصورة علنية ومستقلة واحترافية وشفافة. ونرحب بإقرار برلمان ألبانيا للقانون الذي يكفل كامل التعاون بين ألبانيا وفرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بالحالة في شمال كوسوفو. فخلال الأعوام الخمسة الماضية، أحرزت كوسوفو تقدما هاما في إدماج الطائفة الصربية في الإدارة على الصعيدين المركزي والمحلي. واليوم، تشارك طائفة صرب كوسوفو في البرلمان. فمن بين ١٢٠ عضوا، ينتمي ١٣ عضوا للطائفة الصربية. كما يمثل الصرب في الحكومة المركزية نائب رئيس الوزراء وثلاثة وزراء. ومن خلال اللامركزية، أنشأنا ست بلديات جديدة، يشارك فيها صرب كوسوفو ضمن نظام الحكم الذاتي في مجالات الإدارة والشرطة والعدالة والتعليم والثقافة.

لقد بنيت كوسوفو على أساس مبادئ المواطنة وتعدد الأعراق. واستنادا إلى دستورنا وقوانيننا، يتمتع مواطنو كوسوفو بازدواج الجنسية. وبالتالي، عندما أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في صربيا في ٦ أيار/مايو، كان

بمقدور الصرب الذين يعيشون في كوسوفو الإدلاء بأصواقم في الانتخابات. ووفقا لاتفاق تم التوصل إليه مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يسرت تلك المنظمة عملية تصويت صرب كوسوفو. وتحت رمز المنظمة، افتتحت مراكز الاقتراع المتنقلة، وصوت صرب كوسوفو، واحتسبت أصواقم خارج إقليم جمهورية كوسوفو.

وشكل ذلك خطوة مهمة لدولة كوسوفو، لأن صربيا لم توافق على تنظيم أي نوع من أنشطة الانتخابات في كوسوفو، بعد ١٣ سنة على انتهاء الحرب. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن صربيا لم تحاول تنظيم الانتخابات المحلية في البلديات الثلاث في الشمال. وذلك مؤشر جيد على أن صربيا بدأت تقبل بالواقع المتمثل في استقلال كوسوفو.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة في البلديات الثلاث الواقعة في شمال كوسوفو. فصربيا لا يزال لديها هياكل غير قانونية للشرطة والأمن، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والحالة متوترة للغاية من حيث الاستقرار والأمن، والحواجز التي أقامتها تلك الكيانات ما زالت قائمة. وما نواجهه في ذلك الجزء من كوسوفو الآن ليس بجديد على هذه المنطقة. ففي التسعينات من القرن الماضي، أقيمت الحواجز في كرواتيا والبوسنة من جانب هياكل الشرطة والأمن التي كانت تقودها وتمولها صربيا مثلما تقوم تماما بمراقبة تلك الهياكل غير القانونية وتقودها وتمولها في شمال كوسوفو. وخطة صربيا في ذلك الجزء من كوسوفو هي الإبقاء على الوضع الراهن وإيجاد الظروف المواتية للدفع بالنزاع إلى الطريق المسدود، ومن ثم، تقسيم الإقليم. وبسبب تلك الحالة، لم يكن بمقدور مؤسساتنا دمج صرب كوسوفو وتنفيذ خطة أهتيساري في ذلك الجزء من بلدنا مثلما فعلنا بنجاح في باقي أنحاء كوسوفو.

هذا هو الجزء الوحيد في أوروبا الذي لا يوجد فيه أي شكل من أشكال سيادة القانون أو المشاركة الديمقراطية في المؤسسات. وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، تمنع قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من العمل هناك للوفاء بولايتيهما. غير أن كامل استقرار كوسوفو وهيكل الأمن في المنطقة يرهنان بالحالة في الشمال. وأود أن أعطي مثالا على ذلك. في فجر يوم ٨ نيسان/أبريل، قتل أب ألباني يبلغ ٣٨ سنة من العمر في شقته، وجرح أربعة من أطفاله في حادث تفجير. ووقع ذلك في شمال ميتروفيتشا، ولم يكن عملا معزولا. ومدينة ميتروفيتشا لا يقسمها نمر إيبر، بل يفرق بين أهلها الخوف. فبالتخويف والتهديدات، تطرد الهياكل الأمنية من شمال كوسوفو جميع الطوائف من غير الصرب.

إن موقف حكومة بلدي واضح للغاية. يجب أن يتوقف العنف، ويتعين على صربيا أن تسحب وحدات الشرطة والأمن لديها من شمال كوسوفو. فكوسوفو كانت دوما مجتمعا متعدد الأعراق، وستبقى كذلك إلى الأبد. ولأننا كذلك، فإننا نعارض أي نوع من أفكار التقسيم، أو تغيير الحدود أو تبادل الأراضي. وترى حكومة بلدنا أن إدماج ٣٠ ٠٠٠ نسمة من صرب كوسوفو في الشمال مسألة بالغة الأهمية، ينبغي أن تتحقق مثلما أدمج ١٠٠ ٠٠٠ من صرب كوسوفو في باقي أنحاء كوسوفو. وعلى ذلك المنوال، تعرب حكومة بلدنا عن إصرارها على السعي إلى إجراء حوار داخلي مع صرب كوسوفو في البلديات الواقعة في الجزء الشمالي، بغية إدماج تلك الطائفة في المؤسسات الديمقراطية والإسهام في وضع خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بالحوار الفني بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا. وأود أن أسلط الضوء على

الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن التعاون الإقليمي والإدارة المتكاملة للحدود.

في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، تم التوصل إلى اتفاق بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين لكوسوفو. وبناء على هذا الاتفاق، سوف تشارك كوسوفو الآن وتمثل نفسها، وتتكلم باسمها في كل المحافل الإقليمية كشريك على قدم المساواة مع غيرها من الدول المشاركة. ويستدعي هذا أن توقع كوسوفو على اتفاقات جديدة، ويتيح لها المجال للتقدم بطلب العضوية في المنظمات الإقليمية المختلفة.

كما أبرمت كوسوفو وصربيا الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، الذي اشتمل على بروتوكول فني بشأن تنفيذها الذي ينص على حل أوروبي لمسألة الحدود المشتركة.

ليس هناك شك في أن الحوار قد أدى إلى إحراز تقدم ملحوظ من حيث إبرام الاتفاقات. وهذه هي اتفاقات ثنائية وقانونية في إطار دولتين مستقلتين. ومع ذلك، فإن مصداقية عملية الحوار كلها على المحك. الاتفاقات لا قيمة لها إذا كانت لا تزال على الورق فقط ولا يتم تنفيذها ميدانيا. ومعظمها لم ينفذ على الإطلاق. على سبيل المثال، صربيا لم توقع وتصدق على البروتوكول الفني بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، ويرجع ذلك إلى كون أنها لا تزال تعتقد أن تقسيم شمال كوسوفو هو خيار. ومن جهة أخرى، قبلت صربيا باتفاق بشأن تمثيل كوسوفو في المحافل الإقليمية، لكنها قاطعت الاجتماعات التي حضرتها كوسوفو وأصرّت على التزامات لم تكن متوقعة بموجب ذلك الاتفاق.

وبعض الاتفاقات لم يجر تنفيذها إلا جزئيا، مثل تلك المتعلقة بحرية الحركة وحرية التجارة؛ لكنها تأثرت بصورة مباشرة بحواجز الطرق في البلديات الشمالية وعمليات إلقاء القبض الممنهجة على مواطني كوسوفو من قبل السلطات الصربية. وفي الشهرين الماضيين، تم اعتقال أكثر من عشرة مواطنين من كوسوفو، كانوا يمرون عبر صربيا إما قادمين إلى كوسوفو أو مغادرين منها، دون أي سبب ثم أطلق سراحهم بعد ذلك.

اتبعت كوسوفو نهجا اتسم بحسن النية تجاه هذا الحوار، وأدت دورا بناء جدا في إبرام الاتفاقات وتنفيذها. وقرر المجلس الأوروبي في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ منح صربيا مركز بلد مرشح نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الحوار الفني. ولكننا نأسف بشدة لعدم إبداء صربيا نفس نهج حسن النية في تنفيذ الاتفاقات. علاوة على ذلك، صربيا لا تزال تحتفظ بهياكل أمنية وشرطية وجنائية غير قانونية في إقليم كوسوفو، ما يشكل انتهاكا صارخا لروح الاتحاد الأوروبي ويمثل تهديدا للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. في الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا وجهين من صربيا: صربيا التي تتصرف كبلد مؤيد لأوروبا في ما يتعلق ببروكسل، وصربيا التي تتصرف بطريقة مناهضة لأوروبا في ما يتعلق بكوسوفو والمنطقة.

أما النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها اليوم فهي بشأن العلاقات بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي. وبدأ هذا العام بزيارة مفوض الشؤون الداخلية، سيسيليا مالمستروم إلى كوسوفو، بمناسبة بدء الحوار المتعلق برفع القيود عن تأشيرات السفر. ومن المتوقع أن تكون هناك خريطة طريق قريبا. لقد حققت مؤسسات كوسوفو تقدما كبيرا في تحقيق المعايير الخاصة بالسفر دون تأشيرة لمواطنينا.

في الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، كان هناك تطور آخر مهم جدا لعلاقة كوسوفو بالاتحاد الأوروبي. إذ أكد الاتحاد الأوروبي أن لكوسوفو منظورا أوروبيا واضحا. ومع ذلك، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات الثنائية

بين كوسوفو وصربيا مهدت الطريق لبلدنا لمتابعة نفس المسار الأوروبي شأنه شأن البلدان الأخرى في منطقة البلقان. وأعلن مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي، ستيفان فولي، الشروع في دراسة الجدوى الاقتصادية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي خلال زيارته لكوسوفو في ٢٧ آذار/مارس.

نحن ندرك أن العملية الشاملة سوف تتطلب بعض الوقت والكثير من الإصلاحات في بعض المجالات الرئيسية، مثل سيادة القانون، والإدارة العامة، والتجارة واقتصاد السوق. ومع ذلك، فإن الشروع في دراسة الجدوى الاقتصادية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب يؤكد بدء عملية تأسيس علاقات تعاقدية بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي.

أود أن أختتم بالقول إن الهدف الرئيسي لمؤسسات كوسوفو وشعبها هو اندماجهما في المؤسسات الأورو - أطلسية. ونحن ملتزمون بعلاقات حسن الجوار، ونحن نعمل بجد لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للتأهل للعضوية. نحن نعتقد للحوار قيمة ديمقراطية. ولا يمكن للتهديدات ولا العنف حل المسائل المشتركة بين كوسوفو وصربيا.

ولن نساوم أبدا على استقلال دولتنا وسيادتها وسير عملها. ندعو صربيا إلى سحب شرطتها وهياكلها الأمنية غير القانونية، والبدء في التنفيذ الكامل وبحسن نية للاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الفني، والتصرف وفقا للمبادئ الأوروبية للتعاون وعلاقات حسن الجوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خوجة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه تقرير الأمين العام الفصلي عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أيضا أن أرحب بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير الشؤون الخارجية، والسيد أنور خوجة، وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد أعربت توغو عن سعادتها في شباط/فبراير الماضي في مناقشة للمسألة نفسها إزاء بدء المفاوضات بين صربيا وسلطات كوسوفو. وأسفرت هذه المفاوضات عن دفء في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بعد عام ٢٠١١، إذ إنها كانت متوترة لا سيما في شمال كوسوفو بسبب أعمال العنف بين الطائفتين الكوسوفية والصربية.

للأسف، ونحن نرى كما يشير التقرير، أن الكثير من أعمال العنف قد قوضت هذا الدفء في العلاقات، بما في ذلك الاعتقالات التي قام بها الطرفان للمسؤولين الصرب والكوسوفيين والهجمات ضد الأفراد، وخاصة بتنظيم البلديات الصربية في شمال كوسوفو في شباط/فبراير استفتاءً وانتخابات محلية، على الرغم من معارضة سلطات كوسوفو والمجتمع الدولي.

لكن على الرغم من هذا التوتر الواضح، يسعدنا أن نلاحظ أن المفاوضات استمرت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وأدت إلى إبرام اتفاق بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين لكوسوفو، مما يمكّن كوسوفو المشاركة في الاجتماعات الدولية والإقليمية. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن تفسيرات مختلفة لحاشية هذا الاتفاق قد مكّنت ممثلي سلطات بريشتينا وبلغراد من المشاركة في الاجتماعات الإقليمية نفسها. في ذلك الصدد، نرحب باستعداد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لدعم كل من الطرفين في تنفيذ الاتفاق. كما يسعدنا أنه أثناء جلسة الحوار التاسعة التي جرت في شباط/فبراير الماضي، تم التوقيع على البروتوكول الفني بين الطرفين، الذي يكمل الجزء التشغيلي من الاتفاق المتعلق

بالإدارة المتكاملة للمعابر الذي تم إبرامه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ويشير التقرير إلى أنه تم تحقيق تقدم ملموس في مجال الاقتصاد ومكافحة الفساد، ولكنه يكشف أيضا أن هناك العديد من العقبات على طريق إعادة الإعمار، مثل الجريمة والتهديدات المتكررة ضد مواقع التراث الديني والثقافي. ونحن نشجع السلطات في كوسوفو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية هذه المواقع التراثية من السرقة والتخريب.

وكوسوفو، شأنها شأن الدول الأخرى، لا تزال تشعر بالقلق إزاء مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، ونحن ننتظر الانتهاء من التحقيقات. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا إلا أن نرحب بالنوايا الحسنة التي أعربت عنها السلطات الألبانية على أعلى مستوى للتعاون التام مع المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المكلفة بتوجيه الاتهام في الاتجار بالأعضاء البشرية، السيد جون كلنت وليامسون.

وبلدي يرى أن ما شهدناه من بوادر إيجابية وتقدم يمكن أن يكون موضع شك بشكل مفاجئ إذا لم نتمكن من إيجاد تسوية قاطعة لمسألة مركز كوسوفو. والحوادث والعنف بين الطوائف العرقية، التي تزايدت وتيرتها نتيجة للعملية الانتخابية الجارية في صربيا ورفض التعايش السلمي، إنما تكشف عن الافتقار إلى التوافق بين السلطات الصربية وسلطات كوسوفو بشأن المركز النهائي لكوسوفو. وتوغو تحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن تلك الأعمال التي ليس من شأنها إلا أن تزيد من حدة التوترات بين الطوائف المختلفة وتقوض آفاق المصالحة بينها. وندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار، فهو السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي ودائم لخلافاتها.

وفي هذا السياق، فقد تجلى النهج الإيجابي للسلطات الصربية وسلطات كوسوفو فيما أبدته من ضبط النفس والروح التوافقية بالسماح بتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات العامة الصربية في ٦ أيار/مايو في شمال كوسوفو في جو من الهدوء والسلام، بتعاون من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك علامة على رغبتها في إيجاد حلول لخلافاتها عن طريق الحوار.

وبلدي يؤكد امتنانه البالغ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجميع المنظمات الشريكة التي تواصل السعي في ظروف صعبة للغاية من أجل تمكين مؤسسات كوسوفو من العمل بسلاسة وتحقيق الأمن وإرساء سيادة القانون، والأهم من ذلك التقريب بين الطوائف المختلفة في كوسوفو والسعي إلى تسوية نهائية لمركزها.

أخيراً، يدعو بلدي مرة أخرى قادة صربيا وكوسوفو، والقادة الصربيين في شمال كوسوفو، إلى مواصلة حوارهم والاستمرار في التعاون مع جميع شركائهم بغية تسوية المسائل المعلقة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/275) بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة السيد يريميتش، وزير خارجية صربيا، في هذه الجلسة. ونشاركه تقييماته. واستمعنا باهتمام إلى بيان السيد خوجة.

إن موقف روسيا بعدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو لم يتغير. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال سارياً بالكامل وملزماً لجميع الأطراف كأساس قانوني دولي لتسوية

في كوسوفو وضمان الأمن في المقاطعة. وعلى الكيانات الدولية في المقاطعة أن تعمل على أساس حيادية المركز. وأي مسائل تتعلق بالاستقرار والأمن في كوسوفو يجب معالجتها وفقاً لقواعد القانون الدولي والقرارات الأساسية للأمم المتحدة.

ومن الأهمية ألا نسمح بأي محاولات قسرية من جانب سلطات كوسوفو للسيطرة على البلديات الصربية في شمال كوسوفو. وكما بينت الأحداث خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فإن المحاولات من هذا القبيل قد تؤدي إلى زعزعة الموقف على نحو خطير. فالاستفتاء على مسألة شرعية سلطات الطائفة الألبانية في كوسوفو، الذي عقد في البلديات الصربية من المقاطعة في يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير، كان تعبيراً عن يأس السلطات الصربية إزاء غياب الدعم من جانب الوكالات الدولية في كوسوفو.

وما زلنا نرى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعلى أساس الولاية المناطة بها من مجلس الأمن، يجب أن تضطلع بدور فعال بأقصى قدر في تيسير العملية المفضية إلى تسوية في كوسوفو. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماعات التنسيقية التي تعقد برعاية البعثة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن، إلى جانب التواصل المباشر من قبل رئيس البعثة، للإبقاء على القنوات المحلية مفتوحة للحوار. وندعو البعثة للوفاء بالتزاماتها بشأن التمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الدولية.

ونلاحظ بوادر الرغبة لدى بعض البلدان والمنظمات، وكذلك الطائفة الألبانية في كوسوفو، في الاستفادة العريضة من التفاهم الذي تم التوصل إليه في الحوار بين بلغراد وبريشتينا بوساطة من الاتحاد الأوروبي، بشأن تمثيل كوسوفو في المنظمات الإقليمية في البلقان. وبصفة خاصة، نلمس الاستخدام المتزايد لاسم ”كوسوفو“ في وثائق الاتحاد الأوروبي، بروح اتفاقات ٢٤ شباط/فبراير. ويتردد أيضاً أن بريشتينا تعتزم افتتاح بعثة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، تحت علم ”كوسوفو“. ونرى أنه لضمان الاستقرار، لا بد من الالتزام الصارم بالمعايير المتفق عليها بين الأطراف، بدون تأويلها اعتباطياً.

وبالمثل، فإننا ندعو إلى تحقيق كامل وموضوعي في الجرائم في كوسوفو، بما في ذلك الشواهد على الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية التي كشف عنها السيد ديك مارتي، المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. ويقلقنا تباطؤ التحقيق الذي تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ما توصل إليه السيد مارتي من استنتاجات بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. فهذه الاستنتاجات تشير مباشرة إلى تورط قادة كوسوفو الحاليين في تلك الجرائم. ويجب أن يكون التحقيق محايداً. ولا بد من مساءلة كل الجناة. وانطلاقاً من هذه الشواغل، نؤيد الاقتراح الصربي الذي يدعو إلى أن تتولى الأمم المتحدة التحقيق في هذا الشأن.

وما زالت الحالة الأمنية في المقاطعة يشوبها التوتر. ومعدلات الجريمة ما زالت مرتفعة ضد الأقليات الوطنية، بما في ذلك حوادث تخريب مقدسات أرثوذكسية والسطو على منازل صرب كوسوفو. كما أن وقائع الاتجار غير المشروع في الأسلحة وبالأعضاء البشرية، إلى جانب تهريب المخدرات، ما زالت تمثل مشكلة خطيرة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، فإن حالة النازحين العائدين إلى كوسوفو، بمن فيهم الصرب، ما زالت غير مرضية. وهناك الكثير من الأسباب لذلك، منها عدم اطمئنان العائدين بشأن سلامتهم الشخصية.

ومؤخراً، اطلعنا على تقارير مزعجة في وسائط إعلام مختلفة تشير إلى أن سلطات كوسوفو تقيم اتصالات مع ممثلي المعارضة السورية لتدريب المتمردين في المقاطعة، في جملة أمور. ومن شأن ذلك أن يقوض جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التي يدعمها المجتمع الدولي قاطبة. وفضلاً عن ذلك، فإن تحويل كوسوفو إلى مركز تدريب دولي للمتمردين من المجموعات المسلحة المختلفة قد يكون عامل زعزعة استقرار خطير خارج منطقة البلقان. وندعو الكيانات الدولية العاملة في المقاطعة إلى كبح هذا التراجع.

ولا بد للكيانات الدولية أن تركز اهتمامها أيضاً على حماية المقدسات الأرثوذكسية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية. ونحن نتشاطر شواغل السلطات الصربية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية من أن قوة كوسوفو قد نقلت إلى شرطة كوسوفو المسؤولية عن كفالة أمن معظم مواقع التراث الثقافي والديني الصربية الهامة في المقاطعة، على الرغم من كون سكان كوسوفو من الألبان، كما يشير تقرير الأمين العام، غير مستعدين لاعتماد وتنفيذ تشريع لحماية المواقع الدينية والثقافية الصربية. وهناك فرق واضح بين التزامات سلطات كوسوفو وتنفيذ تلك الالتزامات. ومن شأن هذه الأعمال أن تؤدي إلى إثارة مزيد من التوترات الأمنية في كوسوفو.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بالسيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجة في المجلس.

يسعدنا أن نلاحظ أن الحالة العامة في كوسوفو ظلت مستقرة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة. ونقدر جهود الممثل الخاص في تخفيف حدة التوترات المرتبطة بالانتخابات في صربيا. ولكن يقلقنا أن الحالة الأمنية العامة في شمال كوسوفو ما زالت هشة.

وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل القيام بدور حيوي الأهمية في ضمان الاستقرار في كوسوفو. وعلى كل مكونات الوجود الدولي في كوسوفو أن تبقى على حيادها خلال تنفيذ ولاياتها.

ونرحب باستمرار الحوار بوساطة من الاتحاد الأوروبي، الذي تمخض، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن اتفاق بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين. وأي خلافات بشأن تنفيذ الاتفاق ينبغي تسويتها عن طريق الحوار. وفضلاً عن ذلك، فإن تنفيذ البروتوكول الفني بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور سوف يساعد على معالجة الحالة في الشمال. ونحيط علما كذلك بالتقدم المحرز صوب اعتماد الشهادات الجامعية.

ويحتاج كلا الجانبين إلى تجنب الأفعال والنبرة الخطابية التي من شأنها تأجيج التوترات. وفي ذلك الصدد، فقد كان إجراء استفتاء في شمال كوسوفو في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير عملية ذات نتائج عكسية. وبالمثل، فإنه يجب على السلطات في كوسوفو أيضا أن تكفل توفير الأمن لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأقليات، فضلا عن ضمان سلامة المواقع الدينية والثقافية. وهناك حاجة أيضا إلى تعاون أفضل بين الأطراف فيما يتعلق بحل مسائل الأشخاص المفقودين.

ويقتضي تحقيق السلام الدائم توفر الرؤية وإبداء المرونة من جانب القادة في كلا الجانبين. وتقع على عاتق القادة أيضا المسؤولية عن تهيئة جمهورهم لإبداء التسامح اللازم. ونحث جميع الأطراف على مواصلة طريق الحوار والمشاركة من أجل تحقيق سلام دائم في كوسوفو والمنطقة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن شكرنا للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام الأخير (S/2012/275) والتطورات الأخيرة المتعلقة بمسألة كوسوفو.

يعرب المغرب عن أسفه لأن الحالة الأمنية في كوسوفو لم تتحسن أثناء الفترة التي شملها تقرير الأمين العام. بل على العكس تماما، فقد تراجعت الحالة مقارنة بالفترة السابقة، وبالتالي تزداد مخاطر زعزعة الاستقرار في منطقة البلقان. وفي الواقع، لا تزال هناك بؤر توتر في شمال كوسوفو، على الرغم من الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وغيرها من البعثات الموجودة في الميدان، مثل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وتهدف كلتاهما إلى التخفيف من حدة التوتر وتجنب تصعيد العنف بين المجتمعات المحلية. ومن المؤسف أن هذه الحالة لن تساعد على التقريب بين الطرفين أو مساعدتهما على التوفيق بين مواقفهما بشأن العديد من المسائل الأساسية التي لا تزال عالقةً، والتي لها علاقة بالحاضر بقدر ما لها من علاقة بمستقبل كلا البلدين.

وعلى الصعيد السياسي، نثني على الاحتمالات الحقيقية لحدوث تحسن في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي، من جهة، وصربيا وكوسوفو، من جهة أخرى. ونلاحظ أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق تحت رعاية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعاون كوسوفو وتمثيلها على الصعيد الإقليمي. ويدل ذلك بوضوح على أن التعاون بين صربيا وكوسوفو أمر ممكن، حتى في المسائل الحساسة، متى ما توفرت الإرادة السياسية. وينطبق الشيء نفسه على إبرام بروتوكول تقني بشأن تنفيذ الاتفاق على الإدارة المتكاملة لنقاط العبور من قبل قوات صربيا وكوسوفو، بهدف مراقبة الحدود وتوفير الأمن للجميع على وجه أفضل.

وهذا الجانب الإنساني أمر أساسي، ويجب أن يشجع الطرفين على تجنب أي نبرة خطابية والامتناع عن أي أفعال من شأنها أن تهدد سلامة وأمن وأمان الأفراد. ونثني في ذلك الصدد، على العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة، خصوصاً في الإسهام في القبض على المسؤولين عن أعمال الجريمة المنظمة بغية تسليمهم إلى السلطات القضائية المختصة. ولا نزال من ناحية أخرى، نشعر بالقلق من مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، ولا نزال مقتنعين بأن من المهم جدا تسليط الضوء كاملا على هذه الادعاءات الخطيرة.

ومن شأن التوترات بين المجتمعات المحلية في كوسوفو أن تستفحل إذا لم يلتزم الطرفان التزاما ثابتا بمواصلة الحوار والعمل معا من أجل تعزيز الثقة والمصالح المتبادلة فيما بينهما عبر تنفيذ المعايير المحددة التي أنشأها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد ماشابين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم بشأن التقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/275). ونرحب بعودة السيد وزير الخارجية فوك ييرميتش إلى المجلس ونشكره على بيانه. ونرحب بالسيد خوجة ونشكره أيضا على بيانه.

تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها القائل إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذاً، ويشكل الأساس لتسوية الحالة في كوسوفو. وعليه، يتعين على الوجود الدولي الحالي في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التزام موقف محايد من حيث المركز في تنفيذ ولاياته، بما يتفق مع قرارات المجلس السابقة.

ويواصل وفد بلدي دعم عملية الحوار التي يسّرها الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، وفقا لتفويض من

الجمعية العامة. وننوه بالاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها في بروكسل في ٢٤ شباط/فبراير فيما يتعلق بتمثيل كوسوفو وتعاونها على الصعيد الإقليمي، فضلا عن الاتفاق بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على مواصلة هذا الحوار بغية التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة.

وعلى الرغم من حدوث تطورات إيجابية، فإن التوترات بين الجانبين لا تزال قائمةَ. وندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من الاتصال المباشر وعلى نحو منتظم، بوصفه إجراءً هاما لبناء الثقة وتحسينها كي تتمكن الأطراف من معالجة المسائل العالقة والمختلف عليها.

ونرحب ونشيد بوساطة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة فيما يتعلق بتسهيل التوصل إلى حل للتحديات المتصلة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية الصربية التي جرت في ٦ أيار/مايو. فالاعتقالات التعسفية من كلا الجانبين إنما هي استفزازات ترمي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، على نحو يهدد أي إرادة سياسية هادفة إلى تشجيع الحوار البناء. وينبغي لجميع الأطراف ضبط النفس والامتناع عن استخدام أي إجراءات غير ضرورية ربما تؤدي إلى تآكل الثقة الهشة بين الجانبين. فالعنف والاستخدام المفرط للقوة لا يسفران إلا عن تقويض المكاسب التي حققتها الأطراف في عملية الحوار، الأمر الذي يجعل من تحقيق المصالحة من الصعوبة بمكان في نهاية المطاف.

ونرحب بالتزام الطرفين فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين. ونحن واثقون من أنه يمكن تحقيق الكثير في هذا الصدد بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن المؤسف أن التقدم المحرز في العودة الطوعية للمشردين يبدو بطيئا بالمقارنة إلى السنوات السابقة. ولا تزال المسؤولية تقع على عاتق كلا الجانبين نحو تشجيع العودة عن طريق ضمان ظروف آمنة في الميدان. وفي ذلك الصدد، يحث وفد بلدي جميع الأطراف على إظهار التعاون والمرونة في إيجاد حلول لهذه المسألة العالقة الهامة. ولا تزال المفاوضات تمثل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مجدٍ بطريقة متبادلة ومستدامة.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء مقاومة التدابير التشريعية التي تهدف إلى حماية المواقع الثقافية والدينية في كوسوفو. وندرك أن تلك المواقع باتت مهددة بمخاطر أمنية، وندعو بريشتينا إلى تعزيز الإجراءات الأمنية الموجودة لحراسة هذه المواقع. ونقدّر إعراب سلطات كوسوفو عن استعدادها لتطبيق التدابير الأمنية اللازمة في تلك المواقع. ونرحب بالتصريحات التوافقية المعلنة من قبل زعماء كلا الجانبين، وهي تمثل إسهامات إيجابية لتحقيق المصالحة.

وفيما يتعلق بالادعاءات بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية، فنحن نؤكد مجددا موقفنا الداعي إلى إجراء تحقيق شامل ونزيه ومستقل وموثوق به في تلك المزاعم.

ختاماً، تحث جنوب أفريقيا مرة أخرى الجانبين على الامتناع عن أي أعمال من شأنها تقويض المكاسب التي تحققت في عملية الحوار. وعليه، فإننا ندعو الطرفين إلى التحلي بالمرونة بما يمكنهما من تعزيز مشاركتهما حتى يتسنى لهما حل المسائل العالقة وسيادة المصالحة بينهما. وأود أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا ودعمها لدور بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة السيد فريد ظريف المقتدرة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، للعرض المفصل للغاية الذي قدمه لنا بشأن الأحداث الأخيرة والتقدم المحرز في تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود

أيضا أن أرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك ييريميتش، فضلا عن وزير خارجية كوسوفو، السيد أنور خوجه.

تسلّم كولومبيا بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وتعرب عن دعمها له. ومن رأينا أنه يجب على البعثة أن تواصل – في سياق تحديد أولوياتها – تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها، من خلال التعاون مع الأطراف المعنية، فضلا عن الوكالات الإقليمية والدولية.

وترى كولومبيا أن البعد الإقليمي عنصر حاسم من أجل حل الخلافات. وعليه، فهي تعرب عن دعمها للخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتقريب بين بريشتينا وبلغراد، فضلا عن إشراك منظمة الأمن والتعاون في العملية. مما يثلج الصدر رؤية التقدم الذي تحرزه صربيا وكوسوفو في جدول أعمال كل منهما على الصعيد الأوروبي. في آذار/مارس، على سبيل المثال، صوت الاتحاد الأوروبي لمنح مركز الدولة المرشحة لصربيا، الذي نهنئها عليه. وخلال نفس الشهر بدأ مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بتوسيع العضوية دراسة عن إمكانية إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. أعتقد أن هذه خطوة إيجابية للغاية.

وعلينا، من أجل التحرك صوب حل سلمي، العمل على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، التي يمكن أن تدعم قيادة الطرفين وتصميمهما السياسي. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق أنه، لأسباب متعددة، فإن المواجهة في الميدان لا تزال تهدد التقدم المحرز وتقلص احتمالات استمرار هذه العملية في المضي قدما صوب المصالحة. ولذلك نحث الطرفين مرة أخرى على اتخاذ خطوات لتقليل التوترات وتفادي حالات من قبيل عمليات الاعتقال التعسفية والسلبية تجاه أعمال التعصب والخطاب العدواني. ومن بين التطورات الإيجابية، أن الحكومة الصربية، خلال العملية الانتخابية في البلد في ٦ أيار/مايو، أجرت مشاورات مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن تنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو، وأخذت في الحسبان آراء وتوصيات البعثة.

يشير التقرير المعروض علينا إلى انخفاض في عدد العائدين طوعا إلى كوسوفو، نظرا لعدم توافر الأراضي والوحدات السكنية المنجزة. غير أنه ينبغي لنا أن نبرز هنا الدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها والدول المانحة للمهمة الصعبة المتمثلة في مساعدة العودة الطوعية عن طريق الجمع بين الأشخاص المشردين داخليا ومن خلال حملات الاتصال والإعلام.

وفي ما يتعلق بالادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا ديك مارتي بشأن المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، ننوه بعمل السيد كلينت وليامسون، كبير ممثلي الادعاء في فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونأمل أن تسهم الاتصالات والزيارات الأخيرة في الانتهاء بسرعة من هذه التحقيقات.

أخيرا، أود أن أقول إن كولومبيا تشعر بالتفاؤل بشأن التقدم الذي أحرز في الحوار في بروكسل، مثل إبرام بروتوكول فني يستند إلى الاتفاق السابق بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر الحدودية، بهدف استعادة حرية التنقل الكاملة في الشمال. والتطور الآخر الذي يستحق الاهتمام هو الاتفاق الذي توصلت إليه بلغراد وبريشتينا، بفضل تيسير الاتحاد الأوروبي، بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين. وفي حين نعلم أن هناك اختلافات بين الطرفين بشأن بعض جوانب تفسيره. نحن نشجع الطرفين على مواصلة حوارهما

وتهيئة الظروف بشكل نهائي للتعايش السلمي في حسن جوار، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تاتام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. وأرحب أيضا في المجلس بمعالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، ومعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

تعرب المملكة المتحدة عن الامتنان على تقرير الأمين العام الشامل (S/2012/275). على الصعيد السياسي، تحقق تقدم مطرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما برح عدد حالات الاعتراف يتزايد. وشهدنا كلا من بدء الاتحاد الأوروبي دراسة عن إمكانية إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو وإعلان الاتحاد الأوروبي منح مركز الدولة المرشحة لصربيا. إن مشاركة بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي كانت وسيلة حاسمة لتحقيق التقدم لكل من البلدين. وأرحب بالمزيد من الإعراب عن الالتزام بذلك الحوار كما سمعنا للتو من وزيري خارجية كوسوفو وصربيا.

أسفر هذا الحوار عن عدد من الاتفاقات العملية، التي تشيد بها المملكة المتحدة. بيد أننا نشعر بالقلق لأن بلغراد لم توقع بعد على البروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. ونحث أيضا كلا من الحكومتين على تنفيذ الاتفاق الذي ييسر التعاون الإقليمي وقبول قرار البلد المضيف للاجتماعات الدولية في ما يتعلق بالحاشية. من الضروري تماما أن ينفذ هذا الاتفاق لتمكين بلدان غرب البلقان من العمل معا للتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة.

ونشجع كوسوفو على الاشتراك على نحو فعال مع دراسة إمكانية إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب التي يجريها الاتحاد الأوروبي. إنها لفرصة قيمة أن يتم التركيز على الإصلاحات الهامة المطلوبة، ولا سيما في القطاع الاقتصادي، الذي سيكون حاسم الأهمية لتنمية كوسوفو وتعزيز التجارة. ونرحب بتدشين المجلس الوطني لمكافحة الفساد ونأمل أن يحظى بدعم كامل لولايته. وعلى كوسوفو أيضا أن تأخذ بزمام عملية الإصلاح في مجالات القضاء وسيادة القانون والقدرة الإدارية. إن المضي قدما بهذه المبادرات باستخدام الأدوات المتاحة من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو سيوفر فوائد هائلة لكوسوفو.

ونشاطر الأمين العام الشواغل بشأن ازدياد التوتر في الفترة السابقة لانتخابات صربيا. لقد شهدنا سلسلة مؤسفة من الاعتقالات والحوادث في الميدان، يصحبها خطاب لا طائل منه من الجانبين. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص ظريف في الاتصال بالحكومة في بلغراد للتوصل إلى اتفاق بعدم إجراء أي انتخابات محلية في كوسوفو أو الاعتراف بها. وترحب المملكة المتحدة بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية لمزدوجي الجنسية في كوسوفو في ٦ أيار/مايو في مناخ سلمي. ونشعر بالامتنان للأمين العام زانيير ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على صبرهما والدور الحاسم الأهمية الذي اضطلعا به. ونؤيد استمرار مشاركتهما في الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٠ أيار/مايو. يبين اتفاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كيف يمكن أن تعمل الحكومتان في بلغراد وبريشتينا بشكل بناء فيما بينهما ومع المجتمع الدولي لكفالة حماية حقوق مزدوجي الجنسية في كل منهما.

إن النهاية الآخذة في الاقتراب لفترة الاستقلال الخاضع للإشراف حدث هام بالنسبة لكوسوفو. ومن الضروري أن تستخدم كوسوفو هذه اللحظة التاريخية لإظهار التزامها المستمر بالتنفيذ الكامل لخطة التسوية الشاملة، بما في ذلك احترام التراث الثقافي وإعمال حقوق

طوائف الأقليات. ويصدق هذا بوجه خاص على طائفة صرب كوسوفو في الشمال. ويبقى الآن على حكومة كوسوفو أن تعالج بحق هذه المسألة، وتوفر سيادة القانون والتعليم وفرص العمل لجميع مواطنيها.

لا تزال حرية التنقل تشكل تحديا في الشمال. ونرحب بالتقدم الذي أحرز في فتح البوابتين ١ و ٣١، لكن معظم حركة المرور لا تزال تستخدم الطرق الجانبية غير القانونية. لا بد من بذل الجهود لإغلاق هذه الطرق. وأشجع أصحاب النفوذ في شمال كوسوفو، بما في ذلك حكومة صربيا، على العمل بنشاط لردع أعمال العنف وتوفير الدعم الثابت لكل من قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال ممارسة ولايتيهما الشرعيتين لضمان الأمن وحرية التنقل.

ونرحب بالعمل الجاد الذي تقوم به فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي تحقق في الادعاءات الواردة في تقرير مارتي. هناك عدد من الادعاءات الخطيرة، ومن الحتمي أن يكون أي تحقيق معقدا وطويلا. وفي هذا السياق، لا نعتقد أن من الملائم أو أن هناك ما يبرر الحديث عن بطء التحقيق. ونحث حكومة كوسوفو على مواصلة التعاون مع التحقيق. ونلاحظ سن برلمان ألبانيا مؤخرا لتشريع يسمح لفرقة العمل بالقيام بشكل مستقل بأنشطتها التحقيقية في الأراضي الألبانية.

وفي الختام، ما برحت المملكة المتحدة تؤيد تقدم كوسوفو وصربيا الذي لا رجعة فيه صوب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحثهما على تحقيق أقصى استفادة من الفرص التي أتاحها الاتحاد الأوروبي هذا العام لتمكينهما من إحراز التقدم على مساريهما. ونتطلع أيضا إلى مواصلة المشاركة البناءة لبلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، الذي يوفر حيزا لكل من الحكومتين لاقتراح حلول مبتكرة لتطوير علاقاتهما.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أرحب بمعالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، ومعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا. كما أود أن أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات سياسية هامة في كوسوفو. أود أن أركز على أربع مسائل، هي الانتخابات والتطلعات الأوروبية لصربيا وكوسوفو والحالة الأمنية والعمل الناجح الذي تقوم به فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

أولا، في ما يتعلق بالانتخابات، يسعد ألمانيا جدا أن الانتخابات الصربية، بما في ذلك التصويت في كوسوفو، جرت بطريقة هادئة ومنظمة. هذا نجاح للجانبين. لم يستخدم أي من الطرفين المعنيين الانتخابات لتصعيد التوتر. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور حاسم الأهمية في تلك النتيجة الإيجابية.

لقد أسهمتا، من خلال دعمهما للمواطنين الصرب في جميع أنحاء كوسوفو في عملية الاقتراع، إسهاماً كبيراً في الحالة السلمية، لا سيما في شمال كوسوفو. وتدل الاتفاقيتان المبرمتان بين منظمة الأمن والتعاون وكوسوفو وصربيا فيما يتعلق بالدور التنظيمي للمنظمة في الانتخابات دلالة واضحة على النهج البناء والمرن لجميع الأطراف المشاركة. وكان وزير الخارجية الألمانية نفسه ملتزماً التزاما قوياً ونشطاً في تلك العملية.

لقد أظهرت سلطات كوسوفو بجلاء أنها تحمل عمل حماية الأقليات العرقية في كوسوفو على محمل الجد. ونحن نرحب بالدور الذي اضطلعت به جميع الجهات الفاعلة، الدولية والمحلية، خاصةً بعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الدولية، في توفير الأمن. لقد أسهمت إسهاماً كبيراً في المحافظة على بيئة سلمية وآمنة في كوسوفو. في أيار/مايو، نُشرت القوة الاحتياطية الألمانية – النمساوية المشتركة للمرة الثانية خلال عام حتى تكون مستعدة لمواجهة التوترات المحتملة خلال الانتخابات. ونحث جميع الأطراف المعنية على الاستمرار على ذات الطريق، وبذل قصارى جهدها لكي تكفل ألا تقع أي حوادث خلال الجولة الثانية المقبلة من الانتخابات الرئاسية الصربية.

تتعلق نقطتي الثانية بالآفاق الأوروبية لصربيا وكوسوفو. تدعم ألمانيا دعماً كاملاً الموقف الصربي المؤيد لأوروبا. ففي الانتخابات البرلمانية الصربية الأخيرة، أعرب ٧٥ في المائة من الناخبين عن التزامهم بتصويتهم مؤيدين للأحزاب الداعية إلى المزيد من التقارب مع الاتحاد الأوروبي. تلك إشارة إيجابية لصربيا وللمنظمة ولأوروبا ككل. ونحن نعول على أن تواصل أي حكومة جديدة السير في ذات الطريق.

على أساس تلك الخلفية، من المؤسف ألا يزال سجل التنفيذ للحوار الذي قاده الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير دون التوقعات. ينبغي أن يحتل التنفيذ الكامل والمستدام للاتفاقيات المبرمة موقعاً بارزاً على جدول الأعمال للأشهر المقبلة. ونحن نرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مسألة الأشخاص المفقودين، وما كان ليتسنى ذلك لولا الدعم المباشر الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لإحراز المزيد من التقدم.

تتعلق نقطتي الثالثة بالحالة الأمنية الراهنة. بالرغم من التطورات الإيجابية خلال الانتخابات وحتى الآن، فإن الحالة في شمال كوسوفو تمثل مصدر قلق بالغ لنا. وبفضل الوجود الدولي والتزام السلطات المحلية والوطنية، ظلت الحالة هادئة. بيد أن التوترات الكامنة لم تزل بدون حل. ولطالما أدان أعضاء المجلس أعمال العنف التي يرتكبها كلا الطرفين. وخلال الأشهر القليلة الماضية وقعت بعض أعمال العنف المؤسفة، وإن كانت، لحسن الحظ، معزولة. إننا ندين، على وجه التحديد، الهجمات على سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في برشتينا في ١٦ آذار/مارس، بأقوى عبارات الإدانة.

وأود أن أذكر بأن القوة الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي ما فتئتا تتصرفان، في جميع حالات التوتر الأخيرة، وفقاً لولاية كل منهما بصورة محايدة تهدف إلى كفالة وجود بيئة سلمية وآمنة، والمحافظة عليها، بما في ذلك حرية الحركة، وإرساء سيادة القانون.

تتعلق نقطتي الرابعة بالمزاعم التي أثيرت فيما يسمى بتقرير مارتي. اسمحوا لي بأن أشدد مرة أخرى على أن هدف ألمانيا الأول هو أن تتأكد من إجراء تحقيق كامل ومستقل في تلك المزاعم. لذا فإننا نرحب جداً بالتقدم الإضافي الذي أحرزته فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى إيراد المزيد من التحديثات في تقارير بعثة الأمم المتحدة.

يسير التحقيق سيراً جيداً. لقد أمعن السفير وليامسون في تعزيز صلاته بالجهات والدول ذات الصلة. وتواصل برشتينا وبلغراد وتيرانا تعاونها الكامل مع فرقة العمل وتحقيقاتها. وبشكل خاص، ترحب ألمانيا ترحيباً شديداً باعتماد البرلمان الألباني الأسبوع الماضي قانوناً جديداً

بشأن التعاون مع فرقة العمل. يظهر ذلك بجلاء أن الفرقة تستطيع أن تعول على تعاون الدول ذات الصلة بتحقيقاتها.

اسمحوا لي بأن أختتم بأن أؤكد مجدداً تقديرنا للإسهامات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، ونثني على إخلاص موظفيها وخدمتهم. ولن تبرح ألمانيا تولي اهتماماً كبيراً للتطورات في كوسوفو. كما لن ننفك نعزز المستقبل الأوروبي المشترك لصربيا وكوسوفو.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في التقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على إحاطته الضافية عن الحالة في كوسوفو وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، على بيانه الذي أوضح فيه رؤية بلده للحالة في كوسوفو. كما استمعنا بانتباه إلى بيان السيد أنور خوجه.

يصف تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفصل المنتهي في ١٥ نيسان/أبريل (S/2012/275)، وصفاً مفصلاً الحالة عل أرض الواقع. ونود أن نتوجه بالتهنئة إلى صربيا لنيلها، في شهر آذار/مارس، مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحيط علماً أيضاً بأن الاتحاد الأوروبي أطلق، في أواخر آذار/مارس، دراسة جدوى لإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. يمثل هذا الحدثان أهم التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهم ناشئان عن التقدم الملموس المحرز في الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبرشتينا. ونأمل أن تسوى، قريبا عبر التوافق والتفاهم، الخلافات في تطبيق الحاشية المتعلقة بمركز كوسوفو وتفسيراتها المتناقضة. ومن التطورات المحمودة أيضاً إبرام الطرفين بروتوكولاً تقنياً يوفر بعداً عملياً للاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر.

يساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية العامة في كوسوفو وما اتسمت به من توتر سياسي، فضلاً عن الحوادث الإجرامية، بما في ذلك الهجوم على إحدى السفارات في برشتينا. ومقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كانت هناك أيضاً زيادة في الجرائم التي تستهدف الأقليات. إن لهذه الجرائم، بما في ذلك إلحاق الضرر بالكنائس الأرثوذكسية الصربية والممتلكات المترلية، تداعيات خطيرة على العلاقات بين الطوائف في كوسوفو. في ذلك الصدد، نقترح الاستجابة لمخاوف الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بشأن نقل المسؤوليات الأمنية في دير ديفتيش.

ونحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة إعطاء أولوية لحماية التراث الديني والثقافي الصربي في كوسوفو، لا سيما على ضوء المقاومة الكبيرة التي لوحظت بين الألبان من سكان كوسوفو لوضع وتنفيذ تدابير تشريعية تهدف إلى حماية المواقع الدينية والثقافية الصربية، والفجوة بين الالتزامات التي قدمتها سلطات كوسوفو في ذلك المجال وتنفيذ تلك الالتزامات.

فيما يتعلق بسيادة القانون، ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات التصديق على الوثائق ذات الطابع المدني، وأن تيسر تفاعل سلطات كوسوفو مع الإنتربول والمنظمات الأخرى. كما ينبغي أن تظل البعثة منخرطة في مسالة الأشخاص المفقودين وتدابير بناء الثقة الأخرى بين المجتمعات. ونرحب أيضاً باعتماد برلمان ألبانيا قانوناً ييسر التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لا سيما الاتفاقية بشأن فرقة العمل الخاصة للتحقيق بقيادة السيد وليامسون، ويسمح للفرقة بتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً.

في الختام، نحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة تنفيذ ولايتها بحياد، وذلك بالتقيد الصارم بالقرار ١٢٤٤

(١٩٩٩) وقرارات مجلس الأمن الأخرى. من شأن ذلك أن يساعدنا على تحقيق أمل الأمين العام في أن يهدأ بالتدريج ما كان ملحوظاً من اتجاه نحو التوتر والمواجهة وأن تتعزز الاتجاهات الإيجابية نحو الحوار. ولأجل تلك الغاية، على الزعماء من كلا الجانبين أن يتحلوا بروح القيادة بحيث يؤدي ذلك إلى الحد من التوتر وتهيئة مناخ مؤات للحوار والتفاهم.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر ممثل الأمين العام، ظريف، على إحاطته. وأرحب بحضور معالي السيد وزير خارجية صربيا، فوك يريميتش، في جلسة اليوم. كما استمعت أيضاً باهتمام إلى بيان وزير خارجية كوسوفو.

بالرغم من أن الحالة الراهنة في كوسوفو مستقرة عموماً، فإنها، مع ذلك، لا تزال تتسم بالهشاشة والضعف. ونعرب عما يساورنا من قلق حيال العلاقات المتوترة بين المجتمعات العرقية في كوسوفو، وفي شمال كوسوفو على وجه الخصوص. ونأمل أن تتبع الأطراف المعنية نهجاً حذِراً وتسوِّي خلافاتها عَبْر الحوار، ممتنعة عن أيِّ إجراء قد يزيد الحالة تعقيداً أو يُصعِّد التوتُّرات. وقد أكَّدت الصين دائماً على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية.

وفي ما يتعلق بمسألة كوسوفو، ينبغي التوصُّل إلى خطة تسوية مقبولة لدى الجميع، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومن خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية. وقد عُقدت مؤخراً عدة جولات من الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وأُحرِز تقدُّم حقيقي بشأن مسائل معيَّنة. ويحدونا الأمل بأنَّ تزيد الأطراف المعنية جهودها وتُواصل الدفع بالحوار قُدُماً. وهذا ليس في مصلحة الأطراف المعنية فحسب؛ بل إنَّه يخدم رفاه الشعوب أيضاً، وهو كذلك لصالح السلام والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا بأسرها.

وقد بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهوداً دؤوبة لتوطيد السلام والاستقرار الإقليميين وتعزيز الحوار. والصين تُعرب عن تقديرها للبعثة في ذلك الصدد. وإننا ندعم استمرار البعثة في أداء مَهمَّتها وفقاً لتفويض مجلس الأمن. ونأمل لهذه البعثة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولقوة كوسوفو أن توثِّق تنسيقها وتؤدِّي دوراً إيجابياً وبنَّاءً في دعم تسوية القضايا ذات الصلة.

وتُعرب الصين عن قلقها العميق حيال الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وينبغي عدم التغاضي عن أية أفعال تنتهك معايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. والشواغل التي أعربت عنها صربيا في هذا الصدد مُبرَّرة. وإننا ندعم قيام الأمم المتحدة بإجراء التحقيقات في القضايا ذات الصلة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلَّم بالفرنسية): أشكر الممثّل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية، كما أشكر وزيرَي خارجية صربيا وكوسوفو على حضورهما اليوم.

وأثناء جلستنا في شباط/فبراير الماضي، قال وفد بلدي أنَّه كان متفائلاً تفاؤلاً حذِراً بشأن التطورات في كوسوفو (انظر S/PV.6713). وقد طمأنني إلى هذا الشعور تطوُّران حدثا منذ ذلك الحين.

بادئ ذي بدء، بفضل الاتفاق بين صربيا وكوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استطاع الناخبون الصربيون في كوسوفو، ذوو الجنسية المزدوجة، المشاركة بهدوء في الانتخابات التشريعية والرئاسية الصربية في ٦ أيار/مايو. وأودّ أن أشكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأفرقة عمله والرئاسة الأيرلندية للمنظمة على جهودهم. وقيام منظمة حلف شمال الأطلسي بنشرٍ

وقائي لكتيبة إضافية، ووجود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، أسهما في الحفاظ على أجواء آمنة أثناء فترة الانتخاب.

لكنَّ ما أودّ أن أُرحِّب به ترحيباً خاصاً هو الانضباط الذي أبدته بلغراد وبريشتينا في الأقوال والأفعال. ونأمل بالحفاظ على هذا الموقف إلى ما بعد ٢٠ أيار/مايو، موعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الصربية، التي نأمل أن تكون هادئة تماماً كما كان التصويت في ٦ أيار/مايو.

ثانياً، لقد تقدَّمت صربيا وكوسوفو نحو التقارب الأوروبي. فمنح صربيا مركز البلد المرشح، وإطلاق دراسة جدوى لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في كوسوفو أدلة ملموسة على التقدُّم الذي تمَّ إحرازه. والتطوُّر الأول ناجمٌ عن الجهود المبذولة من السلطات الصربية، ولا سيّما في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعن الإصلاحات الداخلية التي أجرتها تلك السلطات. ومنْح مركز البلد المرشح حافزٌ أيضاً لمتابعة تلك المسألة.

ويُثبِت التطوُّر الثاني إرادتنا بأن نرى كوسوفو تتقدَّم نحو الاتحاد الأوروبي. وقد بات هذان الحدثان ممكنَين بفضل التقدُّم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وإننا ندعو العاصمتَين إلى العمل معاً لتنفيذ جميع الاتفاقات التي توصَّلتا إليها، واستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن.

كما أنَّ الاتحاد الأوروبي يُعزِّز التزامه في كوسوفو. ويجري العمل على إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لكي تأخذ في الحسبان التقدُّم المحرَز في إدارة الإقليم، وتتكيَّف أكثر مع احتياجات البلد.

وفرنسا مُلتزمة بوجود كوسوفو ذات سيادة ومستقرة وقابلة للبقاء وآمنة وديمقراطية ومتعددة الأعراق، ممَّا يستدعي حلاًّ طويل الأجل لمسألة شمال البلد. وتشكِّل خطة أهتيساري أساساً متيناً لإقامة حكم ذاتي موسع للصرب في الشمال، وترسيخ حقوق الأقلِّيات في جميع أنحاء كوسوفو وحماية مواقع تراثهم الديني. وإننا ندعم القرار بإغلاق المكتب المدني الدولي، ونأمل بأن يقترن ذلك أيضاً بالالتزام بتنفيذ جميع بنود خطة أهتيساري.

ويجب الحفاظ على حضور دولي في الميدان ما دامت الحالة الأمنية تستدعيه. ويصدق ذلك بشكل خاص في الشمال، حيث يتعيَّن على جميع الأطراف احترام حرية تنقل أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأفراد قوة كوسوفو.

وإننا نأخذ على محمل الجدّ الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن العدد القليل من اللاجئين الذين يختارون العودة إلى كوسوفو. وندعو سلطات كوسوفو إلى تسليط الضوء الكامل على المخالفات والأعمال الإجرامية، ولا سيّما ضد المراكز الدينية والثقافية الصربية.

ورفْض الإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر خطورة هو أيضاً مسؤولية المجتمع الدولي. ولدينا ثقة كاملة بفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات، التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبالمدَّعي العام ويليامسون، للتحقيق في الادِّعاءات بشأن حالات الاختفاء والاتجار بالأعضاء البشرية، الواردة في تقرير المُقرِّر الخاص لمجلس أوروبا، السيناتور مارتي. وقد حُشِدت موارد مالية وتقنية وبشرية كبيرة لإجراء تحقيق فعَّال ونزيه.

والتزام سلطات كوسوفو والدول المجاورة لها بالتعاون الكامل مع المدَّعي العام ويليامسون ضمانة إضافية. وإننا نرحِّب ترحيباً خاصّاً بالقرار الذي اتخذته حكومة ألبانيا لاعتماد قانون يمنح بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الصلاحيات نفسها الممنوحة للمحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما يشمل إمكانية تسجيل الإفادة بدون حضور قاضٍ أو ضابط شرطة ألباني.

إنَّ تقرير الأمين العام (S/2012/275) يضمّ في مُرفقه معلومات متعلقة بأعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات. ويجب مواصلة هذا الجهد المتعلق بالاتصالات، لكي يجري إبلاغ مجلس الأمن كما طلب ذلك، مع احترام سرِّية التحقيق وقواعده الأولية السارية.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلَّم بالإنكليزية): أودّ أن أُرحِّب بوزيرَي الخارجية فوك ييرميتش وأنور خوجه، وأن أشكرهما على بيانيهما. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية الوافية.

ولَّما كانت الحالة في كوسوفو طوال الأشهر القليلة الماضية، مستقرة، لكنها هشَّة، قد عولجت بالتفصيل فعلياً في بيانَي وزيرَي الخارجية وفي الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام، فإنني سأُركِّز كلمتي على ثلاثة جوانب محددة.

أولاً، هناك إرادة بالتسوية أظهرتها سلطات صربيا وكوسوفو في الترتيب للصربيين في كوسوفو لكي يصوِّتوا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصربية، بتيسير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي عملية استغرق إنجازها والاتفاق عليها بضعة أشهر. ويجب التنويه والإشادة بالموقف التعاوني لتلك السلطات، لأنَّه كان يمكن للحدث، وما انفكَّ يمكن له، ترك عواقب سلبية على صعيد الأمن والاستقرار في أجزاء من كوسوفو.

لذا، فإننا ندعو بلغراد وبريشتينا إلى مواصلة التعاون الكامل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، فضلاً عن دعوتنا جميع الأطراف إلى تفادي أية أفعال أو أقوال يمكن أن تزيد التوتُّرات. كما يجب توجيه الثناء الصادق إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مشاركتها في العملية. وأننا نرحِّب أيضاً بالدور الإيجابي للغاية الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالانتخابات المحلية الصربية، فقد أجرتها بلديتان في شمال كوسوفو على الرغم من قرار بلغراد بعدم إجرائها في الإقليم. وإننا ننوِّه بإيجابية شديدة بتصريحات السلطات الصربية بأنَّه لن يتمَّ الاعتراف بالنتائج، فضلاً عما أبدته سلطات كوسوفو من ضبط النفس بشأن المسألة.

ثانياً، هناك حاجة إلى تطبيق أكثر وضوحاً وفعالية للاتفاقات التي تمَّ التوصُّل إليها بشأن مسائل مختلفة عَبْر الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وكما أكَّدت البرتغال ودول أخرى مرارا وتكراراً، فإنَّ هذا الحوار أساسي لإحراز التقدُّم بين صربيا وكوسوفو في المجالات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية لآلاف الأشخاص. ولا يجب على المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وحدهما فحسب، وإنَّما أيضاً – وأولاً وقبل كل شيء – على الطرفين نفسَيهما ألاَّ يسمحا بفقدان هذا الزخم. لذا، فإننا نطالب الأطراف بتجديد جهودها لتحقيق تفاهم بشأن الجوانب العملية لتنفيذ الاتفاقات المتعددة. ويمكن أن يعزز إحراز تقدم في هذا الصدد العلاقات بين صربيا وكوسوفو والمنظور الأوروبي لكل منهما. ونتوقع استئناف الحوار بصورة كاملة بعد الانتخابات الصربية.

ثالثا، تأسف البرتغال بشدة للمحاولات المبلغ عن وقوعها لإلحاق الضرر بالتراث الديني والتاريخي والثقافي الصربي في كوسوفو، وتدينها. وهذه ليست مسألة ثانوية، كما قد يُدفع بالبعض إلى الاعتقاد؛ بل إنها تخيم بقوة على الحالة العامة في كوسوفو ويمكن أن تحول التوترات الكامنة إلى اشتباكات علنية. ويتوجب على السلطات في كوسوفو حماية هذا التراث ويجب بذل جميع الجهود – بدعم من

القوات الدولية إذا لزم الأمر – لحمايته فيما يجري نقل المسؤولية عن أمنه إلى شرطة كوسوفو.

أخيرا، أود أن أتناول بإيجاز التقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بنشاط فرقة العمل الخاصة بالتحقيق. وكمسألة مبدأ، فقد أكدنا دائما أن التعتيم والإفلات من العقاب عقبتان أمام تحقيق سلام دائم. ومن هذا المنطلق، تشيد البرتغال بالجهود التي بذلتها فرقة العمل بالفعل وترحب بالنشاط الذي اضطلع به مؤخرا المدعي العام الرئيسي ورئيس فرقة العمل الخاصة بالتحقيق. والبرتغال تحيط علما بالمستوى المُبلغ عنه للاستعداد للتعاون من قبل جميع الأطراف التي اتصل بها حتى الآن المدعي العام الرئيسي، وخاصة من الحكومة الألبانية، التي اتخذت خطوات إيجابية في إبداء التعاون مع فرقة العمل والمدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب والمدعي العام الرئيسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والبرتغال تدعم العمل الذي تقوم به فرقة العمل وترى أنه من خلال إجراء تحقيقات شاملة وشفافة وكاملة يمكن الكشف بالكامل عن الحقيقة وراء هذه المزاعم المروعة. ويجب أن تكون هذه رغبتنا جميعا.

لقد مُنحت صربيا مركز الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أوائل آذار/مارس. والبرتغال فخورة لأنها كانت في طليعة من شجعوا هذه الخطوة التي لا نعتقد أن صربيا تستحقها فحسب، ولكنها أيضا ضرورية للاستقرار والازدهار في المنطقة اللذين نقرنهما بالتكامل الأوروبي. وهذه، حسبما نأمل، خطوة حاسمة نحو الاندماج الكامل التدريجي لغرب البلقان في الاتحاد الأوروبي. وبخصوص كوسوفو، نلاحظ بشكل إيجابي إطلاق المفوضية الأوروبية مؤخرا لدراسة جدوى لإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، مما يفتح مرحلة هامة في العلاقات بين الجانبين.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب بكل من وزير الخارجية خوجة ووزير الخارجية بيرميتش مجددا في المجلس، وأشكرهما على تبادل وجهات نظرهما معنا.

أود أن أتناول أربع نقاط رئيسية اليوم. أولا، ترحب الولايات المتحدة بالمشاركة السلمية لمزدوجي الجنسية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية في كوسوفو في ٦ أيار/مايو. ونتطلع إلى جولة ثانية خالية من الحوادث أيضا في ٢٠ أيار/مايو. وقد أظهر تنسيق كوسوفو وصربيا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي سمح لمزدوجي الجنسية بممارسة حقهم في التصويت دون انتهاك سيادة كوسوفو، كيف يمكن للبلدين العمل بشكل فعال مع المجتمع الدولي للتغلب على الخلافات السياسية.

وللمضي قدما، ينبغي أن يكون هذا التعاون الناجح بمثابة نموذج لإجراء انتخابات سلمية مستقبلا وأن يشجع بناء مؤسسات ديمقراطية في المنطقة بوجه عام. ويحدونا الأمل أن تطبق الحكومتان هذا النهج العملي لمناقشة المشاكل المستمرة في شمال كوسوفو خلال الشهور المقبلة. ونرحب أيضا بأن السلطات الصربية رفضت الانتخابات المحلية في شمال كوسوفو باعتبارها غير شرعية.

ثانيا، نردد أمل الأمين العام في ”تطبيع العلاقات“ بين بريشتينا وبلغراد. فقد حان الوقت لانتهاء هذه المشكلة التي طال أمدها. والولايات المتحدة لا تزال ترفض أي إجراء من شأنه أن يقوض استقلال كوسوفو أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية. ودعم حكومة صربيا المستمر للهياكل الموازية غير الشرعية وقوات الأمن الصربية في شمال كوسوفو لا يزال عائقا أمام التقدم. وندعو بلغراد إلى سحب قوات الأمن التابعة لها من كوسوفو فورا وندعو إلى تنفيذ جميع الاتفاقات

التي توصلت إليها الأطراف حتى الآن في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات التي واجهت تنفيذ اتفاق الاتحاد الأوروبي للتمثيل والتعاون على الصعيد الإقليمي ونأمل أن تغتنم الحكومتان هذه الفرصة للمشاركة الكاملة في المحافل الإقليمية. ونهنئ صربيا على اختيارها بلدا مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وكوسوفو على دراسة الجدوى الجارية حول إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. والدولتان تحرزان تقدما جيدا على طريق التكامل الأوروبي.

ثالثا، نلاحظ أنه لا تزال هناك، للأسف، عوائق أمام حرية الحركة داخل كوسوفو. وبينما نرحب بأنباء إعادة فتح البوابتين ١ و ٣١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نلاحظ أيضا أنه لا يزال يجب على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو نقل ضباط شرطة وجمارك كوسوفو جوا إلى هاتين البوابتين لسبب وحيد، ألا وهو، أن صرب شمال كوسوفو لا يزالون يحرمون البعثة من حرية الحركة الكاملة وغير المشروطة. كما جرى حرمان قوة كوسوفو من حرية الحركة الكاملة. ونتطلع إلى تعاون صربيا مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لاستعادة حرية الحركة الكاملة لجميع الناس ودعم جهود قوة كوسوفو لاستعادة بيئة آمنة ومأمونة والمحافظة عليها. ويجب على جميع الأطراف التي تتطلع إلى تعزيز القانون والنظام على طول الحدود توفير الدعم الكامل دون عوائق.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد جميع الادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة في المنطقة، بما في ذلك فيما يتعلق بصراع عام ١٩٩٩. ونرحب بتعاون ألبانيا مع التحقيق الذي تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي في هذه المزاعم، وهو ما أكده اعتماد البرلمان الألباني لتشريع بهذا الخصوص في الأسبوع الماضي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لعمل البعثة والتقدم الذي أحرزته فرقة العمل الخاصة بالتحقيق تحت قيادة السيد كلينت وليامسون. وأود أن أقول أيضا إن أي محاولات لتسييس التحقيق أو تكرار جهوده لا تخدم الضحايا المزعومين وأسرهم ويمكن أن تلقي بظلال من الشك على نزاهة أي قرارات يتم التوصل إليها.

إن الولايات المتحدة تقف بجانب المجتمع الدولي في التزامنا بالسلام والاستقرار على المدى الطويل في كوسوفو وفي منطقة البلقان بأسرها. وما أحرزته كوسوفو من تقدم نحو وضع خطة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ليس سوى مثال واحد على مدى جدية كوسوفو في تحمل التزاماتها بصفتها دولة ذات سيادة وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

وتيسير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية في ٦ أيار/مايو وفي الجولة الثانية المقبلة من الانتخابات الرئاسية في كوسوفو في ٢٠ أيار/مايو هو مثال آخر على مدى فعالية المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف في تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة. ونتطلع إلى رؤية استمرار صربيا وكوسوفو في السير على طريقيهما نحو التعاون التام والتكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوارد في الوثيقة S/2012/275. كما أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، وأشكره على عرضه المفصل للتقرير.

نعتقد أن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في كفالة الاستقرار والحياد في كوسوفو والمنطقة. ونعرب عن دعمنا

الكامل للبعثة والممثل الخاص للأمين العام، ونشجعهما على الاستمرار في تنفيذ ولايتهما وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن التقرير المعروض علينا. أولا، نحن نرحب بالتقدم الجديد الذي أحرزته بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. لكننا نأخذ أيضا على محمل الجد ملاحظة أن التوتر والمواجهة في الميدان لا يزالان يشكلان تهديدين ملموسين للسلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ويساورنا القلق جراء التصور المتزايد الوارد في التقرير ومفاده أنه لا يزال من الصعب بلوغ حل نهائي للمسائل الكامنة للتراع. في ذلك الصدد، فإننا نحث الطرفين على السعي للتوصل إلى حلول شاملة ودائمة طبقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، خصوصا من أجل حل مسألة الانتخابات المقبلة في كوسوفو، وخفض التوتر بشكل عام ودعم تهيئة الظروف لإجراء حوار بناء.

ثانيا، نحيط علما باستمرار حساسية الحالة للغاية في شمال كوسوفو فيما يخص تطور الحالة السياسية بين بريشتينا وبلغراد. ونحن نتابع الحالة فيما يخص تفعيل الاتفاق المتوقع بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر، فضلا عن جعل حرية الحركة أمراً طبيعيا.

فيما يخص الأمن بشكل عام، يساورنا القلق جراء الحوادث الإجرامية التي تعاني منها أساسا الأقليات العرقية، بما في ذلك حوادث التخويف وأعمال الاعتداء والسرقة والحريق المتعمد والتخريب وإلحاق الأضرار بالكنائس الأرثوذكسية الصربية ونهب المساكن الخاصة. ونحن ندعم العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من أجل تشجيع سلطات كوسوفو على اتخاذ تدابير وقائية محددة من أجل محاولة قلب اتجاه ذلك التوجه.

وإننا نحث بريشتينا وبلغراد على الاضطلاع بمسؤولية خفض التوتر، وكذلك مواصلة استخدام لغة إيجابية في اتصالاتهما.

ثالثا، نحيط علما بتراجع وتيرة العودة الطوعية إلى كوسوفو. وحسب تقرير الأمين العام، فقد انخفض عدد العائدين خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. من ثم، فإننا ندعم دعوة الأمين العام إلى زيادة الإرادة والاهتمام السياسيين من أجل عكس اتجاه تلك الوتيرة.

إننا نأسف أيضا لوجود درجة معينة من المقاومة للتدابير الرامية إلى حماية المواقع الثقافية والدينية الصربية في كوسوفو. إننا نحث السلطات في كوسوفو على مضاعفة جهودها من أجل سد الفجوة بين الالتزامات والأنشطة التي اضطلع بها في هذا الصدد.

رابعا، إننا نتابع باهتمام عمل فرقة العمل الخاصة بالتحقيق للنظر في مزاعم المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار بالأعضاء في كوسوفو. وقد تناول تقرير الأمين العام بالكاد هذه المسألة الهامة. ومن دواعي سرورنا تلقي فرقة العمل الدعم والتعاون حتى الآن. مع ذلك، فهذا تحقيق معقد يشمل ولايات قضائية متعددة. ونأمل في إجراء التحقيق بشكل كامل في كل زعم من المزاعم، وتقديم الجناة إلى العدالة. لذلك فإننا لا نزال نعتقد بأنه من المستصوب التوصل إلى ترتيب يمكن أن تشترك فيه الأمم المتحدة، في إطار عملية التحقيق في المزاعم.

أخيرا، فإننا نحيط علما بتقرير عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الملحق بتقرير الأمين العام. ونحن نعتقد أنه من المهم توطيد الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. واسترعى مقطع من ذلك التقرير انتباهنا، وهو يتعلق بالإعلان عن إعادة هيكلة البعثة في ضوء التطورات الحاصلة بشأن سيادة القانون.

ورغم أن التقرير يشير إلى أن التغييرات الهيكلية لن تؤثر على أهداف البعثة، فإننا نود الحصول على المزيد من المعلومات في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

في البداية، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/275). ونرحب بمشاركة معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، ونشكره هو والسيد أنور خوجة على بيانيهما.

إن موقف أذربيجان فيما يتعلق بسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، لا يزال على حاله. ويظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني الدولي الملزم لحل مسألة كوسوفو، وتوفير الأمن في المنطقة. ويتضمن القرار مبادئ توجيهية وخطوات صريحة ينبغي اتخاذها من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في إطار عملية سياسية ومن خلال المفاوضات.

سجلت توجهات إيجابية فيما يخص الحوار بين بريشتينا وبلغراد، فضلا عن تحقيق تقدم فيما يتعلق بالاندماج الأوروبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإننا نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي منح مركز البلد المرشح لصربيا، الذي ظل معلقا منذ عام ٢٠٠٩. كما نحيط علما أيضا بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين الطرفين في الحوار الذي جرى بوساطة من الاتحاد الأوروبي بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين لكوسوفو، مع العلم أن هذه التسمية لا تخل بالمواقف المتعلقة بالمركز، وهي تتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881) التي أصدرتها في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.

في نفس الوقت، لا يسعنا إلا التعبير عن قلقنا العميق جراء زيادة التوتر والحوادث في الميدان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي لا تزال تشكل تهديدات ملموسة للسلم والاستقرار. ونحيط علما بالجهود الرامية إلى خفض التوتر وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى حل الخلافات بشكل سلمي.

إن تقرير الأمين العام والبعثة وباقي أشكال الوجود الدولي، قد أكدوا بأن الاستفتاء العام الذي أجرته البلديات الصربية في شمال كوسوفو في شباط/فبراير ليس له عواقب قانونية. ولدينا تفهم عميق بأن نفس الموقف ينطبق بشكل متساو، ودون استثناء، على جميع الإجراءات الأحادية التي تخالف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا تتطابق مع منظور التوصل إلى حل على أساس تفاهم وتوافق آراء متبادلين.

إن الحالة فيما يخص العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو تظل مصدر قلق وتتطلب جهودا مضاعفة. تؤيد أذربيجان دعوة الأمين العام لتعزيز الإرادة والتركيز السياسي من أجل عكس اتجاه الوتيرة الآخذة في التدهور باستمرار فيما يخص العودة الطوعية.

ولا تزال مسألة الأشخاص المفقودين تشكل إحدى العراقيل الرئيسية لجهود المصالحة، وتتطلب بوضوح تعاونا أكبر بين الطرفين، فضلا عن مشاركة البعثة وباقي الأطراف الدولية.

ويتعين أن تظل حماية التراثين الثقافي والديني وترميمهما على رأس أولويات البعثة. كما أننا ندين أي عمل تخريبي يطال المواقع الدينية والثقافية، ونذكر بضرورة الامتثال للالتزامات التي تعهد بها الطرفان المعنيان في ذلك الصدد.

إننا نحيط علما باستمرار فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في العمل من أجل معالجة ما أفادت عنه تقارير

من وقوع حالات معاملة غير إنسانية للأشخاص، واتجار غير مشروع في الأعضاء البشرية. وتتطلع أذربيجان إلى إجراء تحقيق موضوعي ومنصف وشفاف بشأن الوقائع، وتعتقد بأن إظهار الحقيقة سيخدم قطعا مبادئ العدالة وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، فإننا لم نر حتى الآن أية عراقيل من شأنها إعاقة تمكين المجلس للعملية ومساءلتها.

في الختام، أود الإشادة بالبعثة، تحت رئاسة الممثل الخاص ظريف، على جهودها والدور الهام الذي اضطلعت به فيما يخص صون السلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة ككل.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.